المحاضرة الخامسة: تابع عوائق التغير الاجتماعي

أولا العوائق السياسية:

تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً ، ويمكن تقسيم العوائق السياسية إلى قسمين:

١) عوائق سياسية داخلية

هناك عوائق سياسية عديدة تقف أمام عملية التغير منها:

أ) ضعف الأيدولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة، لمجموعة من المعوقات وذلك وفق الأيدولوجية التي تتبناها الدولة ، فحينما تكون الأيدولوجية غير واضحة ، ومتأرجحة فان ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم ، الأمر الذي يؤدي إلى قصور في خطط التنمية.

فخطة التنمية تصاغ في إطار إيديولوجي سياسي ، لان التنمية عملية سياسية في المحل الأول ، في البناء والتطبيق والإشراف وحينما تكون السياسة التنموية غير واضحة فإنها في هذه الحالة لن تلبي حاجات المجتمع

علماً بان هناك بعضاً من الدول النامية لم تأخذ بالتخطيط الاجتماعي كمبدأ ، الأمر الذي يؤدي إلى بطء التغير الاجتماعي كما يرجع إلى كون بعض المسئولين لا يرغبون في إحداث التغير لأسباب منها: أما لقصور إدراكهم لعملية التنمية ، وأما لعدم وضوح الأيديولوجية التنموية لديهم.

ب) تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: غالباً ما تقف تعددية القوميات والأقليات أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع ، فأي إصلاح أو تغيير غالباً ما يقابل بعدم استجابة ، أو بمعارضة من قبل تلك الفئات التي قد تتضرر مصالحها داخل المجتمع ، على عكس المجتمع المتجانس ، فإن عملية التغير فيه تسير بشكل أفضل ، وبسهولة ويسر في تقبل عملية التغير الاجتماعي.

ج) عدم الاستقرار السياسي: أن وجود الاستقرار السياسي من شأنه أن يسهل عملية التغير ويؤدي إلى تحقيقها حيث تتوجه جهود السلطة والشعب نحو التغير المنشود وفي حال عدم توفر الاستقرار السياسي ، فإن جهود السلطة تكون موزعة بين إعادة استتباب الأمن ، وتنمية المجتمع

ناهيك عن أن عدم الاستقرار يؤدي إلى هجرة الأدمغة نحو الخارج ، مما يحرم المجتمع من الإفادة من هذه الأدمغة في عملية التغير ، وان بقيت داخل الوطن تكون مواهبها انتظاراً لعودة الاستقرار مما يفوت في النهاية الفرصة في إحداث عملية التغير.

٢) عوائق سياسية خارجية

وهي في الغالب مفروضة على المجتمع من الخارج ومن أهمها:

أ) السياسة الامبريالية: من المعروف أن الامبريالية تفرض هيمنتها على المستعمرات ، وتحارب كل تغير ايجابي قد يحدث في البلدان المستعمرة فهي تفرض السياسة التي تتلاءم مع وجودها وهي سياسة مناقضة لمصالح الشعوب المقهورة ،ناهيك عن فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة المستعمرات مما يؤدي في النهاية إلى إعاقة عملية التغير.

لقد أملى الاستعمار الفرنسي لغته وثقافته على الشعوب التي حكمها من المجتمعات في أفريقيا وغيرها ، وقد خلف ذلك عبئاً ثقيلاً ما زالت تعاني منه المجتمعات إلى اليوم .

كما أن الامبريالية تتبع سياسة التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد تمشياً مع المبدأ القائل (فرق تسد) مما يؤدي في النهاية إلى الحروب الداخلية والمنازعات والى إعاقة التغير الاجتماعي من ناحية عامة.

ب) الحروب الخارجية: لا شك أن الحروب الخارجية تستنزف موارد مالية هائلة يكون المجتمع بحاجة إليها من اجل إحداث التنمية كما أنها قد تؤدي إلى تدمير الثروة المادية والبشرية ، ومن المؤسف حقاً أن معظم المجتمعات النامية بعد أن استرجعت استقلالها، بدأت المنازعات فيما بينها مما يؤدي إلى إعاقة عملية التغير الاجتماعي لديها

ومن الجدير بالذكر أن هذه المنازعات – في الغالب - تكون مخططة من قبل بعض المجتمعات المسماة بالمتقدمة، وذلك أسباب شتى - لا مجال لذكرها- إلا أن المجتمعات المتحاربة تجد نفسها في نهاية الأمر في مشاكل اجتماعية واقتصادية تشغلها عن النهوض بمستوى معيشة أفرادها والى تخلفا في النهاية.

ثانيا العوائق الثقافية:

تتعرض كل المجتمعات الإنسانية لظاهرة التغير، وعلى ذلك يمكن النظر إلى كل مجتمع على انه عرضه لنوعين من القوى:

- ∞ قوى تعزز حدوث التغير وتعضده
- ∞ والقوى الأخرى تعرقله وتحد من فاعليته

وتسعى القوى الأولى للتعجيل بالتغير واستفتاح كل الأبواب له ، أما الثانية فهي تعوقه وتغلق كل الأبواب المفتوحة لاستقباله

وقد تسيطر قوى التغير على مدى زمني طويل وبالتالي يتعرض المجتمع لتحولات جذرية في طبيعته ، وفي بنائه الاجتماعي وثقافته وعلى ذلك نكون بصدد فترة تتابع نسبي للمنشطات التي تناصر التغير السريع وترتبط به

ومن هنا تبدأ عناصر الثقافة في المجتمع مرة أخرى وتكيف نفسها في بناء أكثر انسجاما وتلاؤما ، وفي خلال هذه الدينامية الثنائية تنعكس لنا قوى الثبات الثقافي النسبي والميل إلى التغير المتوازن بين القوى القائمة .

وعلى ذلك يطالعنا هيرسكوفيتش Herskovits,1970 بتشخيص لهذه الحالة إذا أن ثبات الثقافة وتغيرها يعدان نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل منها ما هو بيئي environmental ومنها ما هو تاريخي historical ومنها ما هو نفسي psychological

ويطالب بضرورة مراعاتها في الحسبان عندما نكون بصدد إجراء أية دراسات على العمليات الثقافية وبهذا التشخيص فانه يجعل من هذه العوامل الثلاثة متغيرات وسيطة تمارس تأثيرا من خلال تعضيد عوامل أخرى لها

فهي إذن لا تؤتى أثرها إلا بعون من غيرها ومن ناحية أخرى قد تكون عوامل للتثبيت الاثنوجرافي أو تكون عوامل منشطة لإحداث التغير الثقافي هي :

أ) البيئة أو المكان: قد تقدم إمكانيات تفيد سكانها أو تصبح عديمة الجدوى لهم وفي الحالة الثانية تضع البيئة العراقيل أمام التيار التكنولوجي الطاغي

كما يمكن أن تضع من العقبات ما يكفي للحد من فاعلية التواصل بين الشعوب، وبالتالي تحول دون وصل التيارات والموجات اللازمة لتحقيق التغير المنشود

بيد أن العزلة ليست وحدها عاملاً معوقاً للتغير وإنما هي عامل وسيط تعضده عوامل أخرى كقلة السكان وعقم الوسائل التكنولوجية وندرة وجود المستحدثات

والأمثلة على ذلك هي مجتمعات متاهات القطب الشمالي وأحراش اتوري بالكونغو والاسيكمو

كما يلاحظ من ناحية ثانية أن البيئة قد تعوق إجراء التجارب التكنولوجية ولا تشجع عليها مثل النوير بالسودان ، وسيبيرا بالاتحاد السوفيتي.

ب) العوامل التاريخية: تميل إلى أن تكون المخرج من اسر العوامل البيئية ومعوقاتها وذلك من خلال ما تقدمه العوامل الأولى من منبهات أو مثيرات لإحداث التغير الثقافي

ومثال هذه العوامل الانحراف الثقافي والصدفة التاريخية ، وهما عاملان قد ينبعان من داخل الثقافة أو خارجها كالرحلات والغزو

ج) العوامل النفسية: تتضمن ميكانيزمات تقبل الجديد وتعتنقه أو تلفظه وترفضه وهي مبعث السلوك الإنساني ومظهر خاص لعملية التعلم في مستوييها المبكر والراشد.

وعلى ذلك ينبغي النظر إلى العوامل التي تشمل عملية التغير الثقافي على أنها حواجز barriers تنطوي على مضمون ثقافي وبالتالي فهي حواجز ثقافية مع مراعاة أن العوامل النفسية والثقافية والاجتماعية المعرقلة للتغير توجد في إطار اقتصادي

ومن ثم فلابد من مراعاة هذا العامل الاقتصادي الهام الذي يعطي للعوامل السابقة جدواها وفاعليتها ، ومثال ذلك ما حدث في قرية (تزن تزون تيزان) Tzintzuntzan بالمكسيك حيث وضعت الحكومة المكسيكية برنامجا صحيا لإجراء الفحوص والرعاية الطبية للمرضى بأمراض مزمنة وللحوامل قبل الولادة كما كانت الخدمات تقدم في المدينة على بعد عشرة كيلو مترات وهنا لم يقف الإطار الاجتماعي الثقافي معوقاً

وإنما العامل الاقتصادي هو الذي أعاق الحصول على الخدمة بالمدينة ، خوفاً من التكلفة وأعباء المواصلات وتكاليفها

كما لم يصبح الأطفال قوة اقتصادية بعد ، منتجة في الأسرة ولكنهم لا يزالون قوة معولة مستهلكة وبالتالي تزيد تكلفة العلاج عبئا على عبء ولا سيما في حالات الأطفال الذين لم يصلوا إلى مرحلة الإنتاج بعد

د) نوعية التراث وطبيعته: تتضمن بعض الثقافات – في تراثها- أهمية كبرى على قيمة الابتكار والتغير ، ولذلك فهي ترى في الشيء الجديد مبرراً كافياً لفحصه وتطبيقه

فالأمريكيون مثلا مغرمون بالجديد وعلى ذلك فان طبيعة التراث هناك تحض على الأخذ بالجديد وإحداث التغير بكل الوسائل

بينما نلاحظ في مجتمعات أخرى ، أن التراث يمارس سطوة كبيرة عليها ويتسم أيضاً بالمحافظة الثقافية منطلقاً من مبدأ(إن الشيء الذي يستند إلى عادة هو شيء ملائم على الرغم من فساده أحياناً)

ومرد ذلك إلى الطابع النسقي المتكامل للثقافة (Culture Integrated System) وفي ضوء هذا الطابع يتشكك القروي مثلا في الأشياء الجديدة ولن يقبل عليها أو يقبلها، طالما انه غير متأكد منها وتلعب الأمثال Proverbs الشعبية دورا بارزا في التثبيت الاثنوجرافي ، وبالتالي في الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي سريع الإيقاع

ومن هذه الأمثال ما هو سائد في مجتمعات أمريكية وأسيوية وافريقية ، ففي اسبانيا وعند الأمريكيين ذوي الأصل الاسباني ، يسود المثل القائل (قديم اعرفه ، خير من جديد لا اعرفه)

أما في ايطاليا وصقلية فان أمثالهم مؤداها (ثق وارض بما فعله أبوك ، وإلا حالفك الفشل) وان (ما يقوله الإسلاف دائما حق) ، وفي المجتمع القروي بتايلاند نجد المثل القائل (لو سرت على نهج السلف ، ما عضك كلب أبدا ، وفي صقلي أيضا(أنصت إلى الكبار لأنهم لن يخدعوك أبداً)

وإذا نزلنا مصر وجدنا المثل الشعبي يقول(من فات قديمه تاه) ، (واللي مالوش قديم مالوش جديد) ، (واللي عرفته أحسن من اللي ما عرفتوش) ، أما الجزائر فان بيير بورديو P.Pourdieu يصف لنا اتجاهات فلاحي الجزائر وعاداتهم المستمدة من طبيعة تراثهم الشعبي

ومن ذلك : (لن يفقد المستقبل معناه إذا كان مرتبطاً بالماضي ، وأمكن الحياة فيه على انه استمرار للماضي وصورة متطابقة معه) ، وكذلك (اسلك حيث سلك أبوك وجدك) ، (ولو ترسمت طريق أبيك ما صدرت منك هفوه) .

وإذا كان الباحث قد اقتصر هنا على الأمثال الشعبية فهو لا ينكر أن المثل صورة مختزلة بخبرة بموقف اجتماعي، وعلى ذلك قد يكون المثل متضارباً مع غيره وهذا التضارب لا يرجع إلى تضارب الوجدان الشعبي بقدر ما يجرع إلى اختلاف المواقف ذاتها ،

والمثل إذن موقف وليس إلا ، وطالما أن المواقف متنوعة ومتباينة ، فلابد أن تتنوع الأمثال وتتباين.

ولا ينكر الباحث أيضاً أن هناك عناصر أخرى من مركب التراث الشعبي تفوق الأمثال في أهميتها وفاعليتها ومنها المعتقدات والعادات الشعبية إذا تساهم نماذج من العادات الشعبية الراسخة ، في اشتداد المقاومة للجديد ورفضه كلياً ، وهذه تمثل الحواجز الحقيقية- في بعض المجتمعات وفي بعض المواقف – للحد من عملية التغير الثقافي

هـ) ترتبط اتجاهات التواكل ارتباطاً وثيقاً بقوى التراث السائد: ولذلك ففي المجتمعات غير الصناعية – التي لم تحقق السيطرة الكاملة على قوى الطبيعة – ينسب الجفاف والفيضان إلى القوى فوق الطبيعية التي تزور الإنسان سواء كانت آلهة أو أرواحاً شريرة ، وعلى ذلك على الإنسان أن يستعطفها لا أن يتحكم فيه

وان دل ذلك على شيء فإنما يدل على (قصر نظر) كما يذهب إلى ذلك هيرسكوفيتس وبالتالي يكون التواكل بمثابة التكيف الأفضل الذي يقوم به الإنسان إزاء القنوط ، وكل ما يعجز عنه.

وفي كولومبيا درست الباحثة(فيرجينيا جوتيز دي بندا) VirginiaG.De Pineda العوامل الثقافية التي تكمن وراء ارتفاع معدل الوفيات للأطفال في الريف الكولومبي وأشارت إلى أسلوب اللامبالاة والغفلة التي فرضتها الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في هذا الريف على أبنائه ، فالوالدان يعدان أنفسهما بنسبة (٥٠%) لاحتمال موت الطفل .

وعندما يموت يقولان (حتم مصيره عدم نموه) ويقال في مقاطعة سانتندر Santander على الطفل الجميل (لم يولد هذا الطفل لهذا العالم) .

وعلى ذلك وجدت (دي بندا) صعوبة بالغة في تدعيم الثقة بين الطبيب وبين الشعب ، فكان الرد عليها (أن الأغنياء يموتون أيضاً ، على الرغم من مقدرتهم المالية على العلاج) .

ويسود اتجاه التواكل في ريف أمريكا الجنوبية أيضاً ، وقد وصف لنا بيرسون(Pierson) قرية كروز داز الماس Cruz Das Almas بالبرازيل بأنها يسودها الاعتقاد بأن المرض يحل بالإنسان من الله عقاباً على ما اقترف من الإثم ، ولذلك يقولون بإذن الله لا يبرئ المريض ولا يميته.

وليس هذا الاتجاه ببعيد عن القرى العربية حيث نجد التواكل واضحاً في مجالات شتى باستثناء هذا المجال الطبي بالذات ، إذ يسارع المرضى بأنفسهم التماساً للشفاء بالطب الشعبي والرسمي .. الخ ، وعندما نتفحص تراثنا الثقافي العربي فنحن نسمى هذا الطفل (ابن موت) ، (وليس للحياة) وغيرها من الأسماء التي تكمن وراءها معتقدات شتى ، وكذلك يتجسم التواكل في بعض الأمثال الشعبية مثل (اجري يا ابن ادم جرى الوحوش ، غير رزقك ما تحوش)

وإذا تركنا المجتمع العربي ، إلى ريف شمال شرق البرازيل مثلا يصعب على عمال الصحة إغراء الأمهات برعاية أطفالهن في مراكز الصحة في شهر مايو، ومرد هذه الصعوبة هو الاعتقاد بان شهر مايو هو شهر العذراء تستدعيه وتستدعي أطفالها ليكونوا بجانبها، وبالتالي فإن رعاية الأبوين للطفل في هذا الشهر معناها التحدي السافر لإرادة العذراء .

و) غالباً ما توجد عوائق تعرقل التغير الثقافي الموجه ، ويقصد الباحث بهذا النوع من العوائق العلاقة بين الرجل والمرأة:

وتظهر هذه العلاقة واضحة في حملات الصحة العامة بين الطبيب والنسوة الحوامل ، على سبيل المثال للتقليل من معدل وفيات الأطفال ، والملاحظ في بعض البلاد النامية في بداية دخول الطب الرسمي بها أم المرأة الحامل كانت تفضل تجنب الرعاية الطبية خشية أن يفحصها طبيب رجل يطلع عليها ، ولذلك كان الزوج هو حلقة الوصل بين الطرفين .

بيد أن التوسع في التعليم الطبي وتخريج الطبيبات سوف يحل هذه المشكلة ، علاوة على أن العلاقة لم تعد الآن محظورة بالشكل السالف ، ففي بعض تلك المجمعات القروية يفحص الطبيب المرأة في الوحدة الصحية ، وفي العيادة الخاصة بالقرية ، وفي العيادات الخاصة بالمدن دونما حرج ، وإذا كان التوسع في تخريج الطبيبات حلاً لمشكلة هذه العلاقة في قليل من تلك البلاد فانه ليس حلاً في بلدان أخرى من العالم .

فقد أشار شنيدر Schnieder,1971 إلى مدى مقاومة المرأة في جزيرة الياب Yab بميكرونيزيا للفحوص الطبية التي يجريها الأطباء من الرجال ، وعنف هذه المقاومة للطبيبات

الإناث ، وهذا هو الأغرب، ولعل سبب ذلك هو أن المرأة هناك تنظر إلى كل النسوة الأخريات على إنهن شرور يمكن أن تجذب اهتمام الرجال إليها .

على أن هيرسكوفيتس يرى أن سبب هذه المقاومة يرجع إلى قوة المحافظة الثقافية في مجال الرعاية الصحية بنظامها الحالي ، علاوة على ردود فعل المرضى تجاه الوسائل الطبية الجديدة ، والتي قد تسبب بعض الآلام عند تطبيقها ، مثلما يحدث في حالات التطعيم التي أشار إليها ستيرن(Stern) وهذه وتلك تثير من المقاومة الثقافية ما لا قبل لها به .

ز) تضارب السمات الثقافية: من المعروف أن هناك عناصر ثقافية يسود بينها الانسجام المنطقي في حين توجد أخرى تنطوي على تضارب بين بعضها البعض ، ويؤدي هذا التضارب وعدم الاتساق إلى الحيلولة دون حدوث التغير الثقافي

ففي المجتمعات التقليدية إذا مرض شخص ما فان تأويل المرض في الاعتقاد يخضع لنوعية الشخص وطبيعة مركزه الاجتماعي في القرية

فإذا كان مستقيماً ذا مركز اجتماعي مرموق وهيبة كبيرة ، قيل بان مرضه ابتلاء من الله ، وان الابتلاء لا يكون إلا للصابرين المؤمنين ، في حين لو كان المريض شخصاً مشاكساً عاقاً لا يحظى بالهيبة الاجتماعية قيل أن مرضه عقاب صارم انزله الله به جزاء وفاقاً لما اقترف من الإثم والعدوان ومعصية الرسول ، وهنا نلاحظ التضارب في تفسير المرض نفسه عند شخصين في مجتمع واحد .

وإذا كان هذا التعارض المنطقي بسيطاً للغاية فلابد أن يشكل عائقا يعرق التغير الثقافي ، ففي النافاهو Navaho قاوم أبناؤها المسيحية وحركات الوثنية الأهلية نظراً لان هذه المعتقدات الدينية لا تنسجم انسجاماً منطقياً مع معتقداتهم .

والأمثلة كثيرة على هذا التضارب المنطقي ففي (نيبال) بقرية(رأي) Rai ساد الود بين المشرف الزراعي البراهمي وبين الأهالي بعد طول عناء ، ولكي يدللوا على ثقتهم فيه دعوه ليشرب معهم مشروبهم المحلي الذي يسمى هناك باسم (راكشي) Rakshi ولكنه رفض ، وهنا أولوا رفضه بأنه اعتراض على صداقتهم ووأد لها فقاطعوه وتجاهلوه ، ونتيجة لذلك ذهبت مجهوداته لإحداث التغير أدراج الرياح

ح) النتائج غير المتوقعة للتجديد: لا يمكن أن يحدث تغير في حالة منعزلة وبلا نتائج ثانوية وأولية وثالثة على نطاق واسع في المجتمع المتغير انه هنا يمثل حجر نلقيه في الماء فيحدث حلقات أخذة في الاتساع إلى أن يفقد تأثيره قوة الدفع كذلك حال التجديد حيث يترتب عليه تأثيرات دائرية في الثقافة تظل تتسع استدارتها إلى أن ينتهي مفعوله في المناطق التي تبعد عن مرمى هذا التأثير

ومن المعروف أن معظم التغيرات الثقافية تنطوي على أهمية كبيرة ، وعلى فائدة اجتماعية أيضاً

ومع ذلك فقد يؤدي إلى التجديد المرغوب فيه منطقياً ، إلى ظهور نتائج ثانوية وأخرى تبدو هامة من وجهة نظر القائمين بالتغير في حالة التغير من الخارج ولكنها تصبح غير مرغوبة من قبل أعضاء المجتمع نفسه من هنا تأتي أهمية تعرف الباحث الانثروبولوجي على عمليات التغير الثقافي العامة وبذلك يقدر على تحديد رد الفعل غير المتوقع.

ومن ذلك أن أهل بعض القرى بدئوا يعارضون استخدام الطائرات في رش القطن بالمبيدات الحشرية ، على الرغم من توفيرها للوقت والمجهود أيضاً ، ومرجع هذه المعارضة الآن هو تسرب المبيد إلى المنازل فيقتل الطيور الداجنة ، ويسمم أعلاف الماشية فتنفق وتموت الأسماك في المياه .. الخ .

فالتجديد هنا (رش المبيد بالطائرة) احدث أثاراً عرضية أخرى تكفي لمقاومته والقضاء عليه .

أما في تايوان Taiwan فقد ترتب على حملات منظمة الصحة العالمية في تطهير البيئة من الحشرات المنزلية أن ماتت القطط ولم تمت الفئران ، وعلى ذلك تكاثرت الفئران وباتت تأتي على الأخضر واليابس ، وهددت المخزون الغذائي حتى صارت القطة الصغيرة تباع بستة وثلاثين دولاراً ، وعلى ذلك كان الأهالي أن يقاومون الحدث الجديد مثلما حدث في القرية العربية التي سبقت الإشارة إليها

وكذلك في الاسكيموا لاحظ الطبيب H.Plair انتشار مرض الاكنوكوس echinococcus عن طريق الكلاب التي تستخدم في الحمل والجر ، وبالتالي فان التحكم في المرض يعني فحص كل الكلاب.

وهنا يثار التساؤلات : هل توجد وسائل تقليدية للنقل غير الكلاب ؟ وكيف يمكن التغلب على الدودة الشريطية في مجتمع يعتمد في غذائه على السمك النيئ؟ وكيف يطهى الطعام في مجتمع يفتقد إلى الوقود ؟

خلاصة القول : أن التجديد يتعرض للمقاومة إذا احدث أثاراً جانبية سيئة ، وعلى ذلك ينبغي بذل المجهودات الكبيرة للتغلب على هذه السوءات من ناحية ، والتفحص الدقيق للتجديد قبل نشره من ناحية أخرى حتى لا يؤتى أثاراً ضاره ، وحتى لا يقاومه المستقبلون له .

ق) المعتقدات الشعبية: توجد صور عديدة من هذه المعتقدات التي تعرقل التغير على وجه العموم ففي زامبيا حالت المعتقدات هناك دون حدوث تغير يذكر في المجال الصحي والتعليم الغذائي فالمرأة تحجم عن تناول البيض لاعتقادها بأنه يقلل من الخصوبة ولذلك تسبب في شحوب أطفالها وهزالهم .

أما الفلبين فيسود الاعتقاد بان أكل الدجاج والكوسا في وجبة واحدة معاً يسبب مرض الجذام بينما يقرر دوبيه Dube أن أبناء قرية (سوهي مورا) بالهند يصنفون الجدري في فئة الأمراض المقدسة حيث تزور الآلهة المريض ، وتصف له طقوس الشفاء وعباداته بدلاً من الرعاية الطبية ، وكذلك لا تشرب الحامل اللبن قبل الوضع لأنها تعتقد بان ذلك يسبب لها انتفاخا في قناة فالوب ، وتضخماً في البطن وتورم في الجنين نفسه ، وبعد الوضع أيضا ببضع شهور – لا تسقي الأم طفلها ماء خشية إخلال برودة الماء بحرارة الجسم .

وفي أماكن أخرى عديدة يحرم على الأطفال أكل اللحم أو السمك لسيادة الاعتقاد بأنهما يرفعان حرارة الطفل ويسببان له السخونة.

وأما المعوقات الثقافية للتغير حسب رأي عدلي أبو طاحون ١٩٩٧ ممكن تقسمها إلى ما يلي :

١) القيم والاتجاهات والتقاليد التقاليد Tradition لكل مجتمع تقاليده السائدة به والمسيطرة عليه والتي تؤثر على مدى تقبل المجتمع للتغير ،

فمثلا المجتمعات الصناعية يسود بها ثقافة تحفز وتدعو للتغيير والأخذ بالحديث من المبتكرات وتولي ذلك أهمية خاصة فالجديد بها يجذب انتباه الناس إليه ويدعوهم لمحاولة تجربته ، فهناك علاقة وثيقة الصلة بين الاقتصاد وبين ظهور التقاليد الدافعة للتغير ، وعلى العكس في المجتمعات غير الصناعية ، التقاليد لا تدفع للتغيير.

فنجد أن التغير لا يجذب الناس إليه بل انه ينظر إليه بشك وريبة في المجتمعات الزراعية التقليدية نجد أن صفة – بقاء الحال على ما هو عليه - Consertation تؤيد وتقدير من جانب الناس وبالطبع فإننا نجد الناس ذوي الأفكار الحديثة والمتطورة يلقون كثيراً من الانتقادات ويكونون عادة موضوع شك من باقي أعضاء المجتمع.

٢. الاعتقاد في الحظ والنصيب أن صفة الحظ والنصيب مرتبطة ارتباط وثيق بالقوى التقليدية وتعتبر احد المعوقات الهامة لعملية التغير ولقد تمكنت المجتمعات الصناعية من أن تثبت لنفسها أن لديها قدرة كبيرة على التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية وتطويعها لصالحها ولا تعتبر أي وضع غير مرغوب فيه أمراً مستحيلاً ولكن تعتبره تحدي لقدرتها لذلك.

أصبح البشر في هذه المجتمعات يتأثرون بل ويؤمنون بان كل شيء يمكن أن يتحقق أو أن أي خطة مناسبة تحتاج إلى محاولة جديدة .

ولكن في المجتمعات غير الصناعية نجد أن التحكم في الظروف الطبيعية والاجتماعية محدوداً جداً ولا توجد حتي محاولة لتغيير الاوضاع

٣. التعصب الثقافي

يعتقد جميع البشر بمختلف ثقافتهم أن أنظمتهم وطريقة معيشتهم هي الطريقة الطبيعية والمثلى بالمقارنة بالطرق الأخرى وان جوهر الثقافة الحقيقي يتعلق بما نفكر فيه ونعمله ،بما يشمله من اتجاهات سلوكية وتقاليد وأشكال اجتماعية وان القيم المطلقة تؤكد أن الاعتقاد العام في رفعة ثقافة معينة من أهم القوى التي تؤدي إلى الاستقرار .

٤. معايير التواضع:

لا تخلو أي ثقافة من الثقافات من عنصر التواضع وهذه الأفكار مصطلح عليها ثقافياً

وتتباين كثيراً من ثقافة لأخرى فمثلا ما يعد سلوكاً صالحاً ومحموداً في ثقافة معينة قد يعد نفس السلوك في مجتمع أخر مستهجن مما يجعل هذه المعايير تقف كعائق لبعض برامج التغيير الموجهة.

ثالثا العوائق السيكولوجية:

لا يتوقف قبول الناس أو رفضهم لفرصة جديدة تعرضوا لها لمجرد وجود نمط مناسب للعلاقات الاجتماعية وتوافر الظروف الاقتصادية بل أيضا يتأثر بالعوامل السيكولوجية مثل كيفية تصور الشخص للشيء الجديد هل يتخيله مثل الأخصائي أو بوجهة نظر أخرى .فالظاهرة الواحدة يفهمها كل مجتمع بطريقة مختلفة .

اولاً: التباين التصوري والإدراكي بين الثقافات أن ما يتصور إخصائي التنمية على انه شيء حسن ومفيد قد يراه الشخص المستقبل عكس ذلك وهذا التصور الخاطئ يعمل كعائق لعملية الاتصال ونقل المعلومات حيث يكون لكل منهما أفكاره وتوقعاته المختلفة

أ) الاتجاه نحو الحكوميين:-غالبية البرامج المستخدمة للتغيير الموجه بمعظم بلدان العالم والتي تقوم بها الحكومة من خلال هيئاتها المخصصة تواجه بالتشكيك من قبل أفراد المجتمع

ويرجع ذلك إلى خبرات سابقة لهم في التعامل المباشر مع أجهزة الحكومة وخاصة البوليسية منها والضريبية لذلك يجب أبعاد أخصائي التغيير عن الأمور التي لها دخل بهما وتعتبر من الأمور المنفرة للقرويين

وبالطبع ليس كون الأخصائي ممثل الحكومة فقط هو ما يشكل عائق للتغيير بل لكونه غريباً أيضاً وغير مفهوم لجميع سكان المجتمع .

ب) النظرة إلى الهدايا تميل بعض المؤسسات إلى إعطاء الفلاحين معونات في صورة أشياء كالسلع والخدمات بدون مقابل ولكننا نجد في معظم الأحوال أن الأفراد الفلاحين لا يقبلون عليها بالرغم من فقرهم

ويرجع ذلك إلى نظرتهم إلى هذه الأشياء باعتبارها فاسدة أو ليست ذات فائدة لذلك فالأفضل أن تعطى هذه المنح ولكن بسعر رمزي لتلافي هذا الشعور .

ج) الاختلاف التخيلي للأدوار يوجد بكل مجتمع اختلاف أو تباين لما يتوقعه الأفراد من الآخرين وما يتوقعه الآخرون منهم وذلك بمختلف المواقف وبالطبع ذلك يؤدي إلى حدوث المشاكل في المواقف الثقافية المتداخلة نظراً لاختلاف التوقعات

مثال ذلك : يصعب إقناع مريض بمنطقة ريفية اعتاد على أن يداويه الأشخاص المحليين من العامة أن يذهب إلى طبيب مختص نظراً لان ذلك الطبيب سيسأله عن تاريخ الحالة المرضية وما يشعر به بالتفصيل وذلك لا يتلاءم مع ما يتوقعه منه المريض – بالنسبة لما هو معتاد عليه – فتقل ثقته بهذا الطبيب

د) اختلاف النظرة إلى الغرض الحقيقي اختلاف وجهات النظر أثناء القيام بتنفيذ برامج التنمية والتغيير المخطط بين كل من القائمين على وضعها بين المنفذين من جهة وبين الأعضاء المشتركين فيها بينهم من جهة أخرى يمثل عائق من عوائق التغيير .

فمثلا قد يجد المشرفون أن هناك برنامج محبب وهناك إقبال على الاشتراك فيه من الأفراد ومع ذلك لا يستمرون في هذه البرامج دون أن يكون لذلك سبب واضح

وغالباً ما يكون السبب هو أن لهؤلاء الأفراد أهداف محددة بمجرد أن يحصلوا عليها يتوقفون عن المشاركة في البرنامج

ثانياً: المشاكل الاتصالية

بالطبع من السهولة بمكان أن تحدث عملية الاتصال بنجاح عندما يشترك كل من أخصائي التغيير وأعضاء المجتمع في ثقافتهم ولغتهم

نظراً لأن الأشخاص المشتركين في اللغة يستطيعون أن يتفهموا رموزها بسهول أكثر من الأخرى ، ومن أهم المشاكل الاتصالية صعوبة اللغة والمشاكل الإيضاحية.

أ) مشاكل اللغة تظهر هذه المشكلة بوضوح في حالة اختلاف اللغة التي يستعملها كل من الأخصائي واللغة التي يستعملها أعضاء المجتمع المرغوبة تغييره أو بمعنى أخر كلما كان كل منهما ينتمي إلى ثقافة مختلفة عن الأخر

ويظهر هذا عندما تختلف اللهجات واللغات بين أعضاء البلد الواحد أو بين أعضاء البلد والأخصائي، ولعلاج ذلك يجب على المرشد أن يتحدث ويستخدم لغة سهلة يفهمها الجميع

ب) مشاكل إيضاحية تتركز هذه النوعية من المشاكل على الأمور المتعلقة بوسائل الإيضاح ، فليس من السهل في اغلب الأحوال أن يتبع ويفهم القرويون الوسائل الإيضاحية كالأفلام والشراح والملصقات والنشرات ، فقد تظهر بصورة مشوشة في ذهن الأفراد غير المعتادين عليها ، وقد لا يدرك القرويون بين الأحداث أو الصورة المعروضة في الأفلام ، مثلاً لذلك فعند استعمال الوسائل الإيضاحية يجب أن يتم ربطها أولاً بالخبرات المشتركة للقرويين

ويلاحظ أيضا مشكلة هامة هنا وهي مثلا المرشد الذي سبق ونصح القرويين نصيحة أثبتت التجربة فشلها كاستعمال نوع معين من التقاوي أو ضغط الإدارة على المرشدين لاستعمال بذور معينة ضعيفة الإنتاجية ، فان ذلك يؤدي إلى نقص أو فقد القرويين الثقة في كلام المرشدين ويؤدي إلى نتائج عكسية وغير مرغوبة.

ج) مشاكل التعلم يجب أن يدرك المرشد ان الخبرات والمعلومات وطرق تناوله للموضوعات أن بدت له سهلة إلا أنها قد لا تكون كذلك بالنسبة للقرويين، **يجب أن ينتبه المرشد الى الاتي:**

المراد أن يوصل لهم هذه الخبرات لذلك يجب عليه أن ينتبه لنواحي القصور في خبرات القرويين المراد تنميتها يساعده في إتمام ذلك على أكمل وجه بان يكون وجوده معهم بشكل مستمر ذلك يعطي القروي الفرصة لإقناع نفسه بتبني ذلك الشيء الجديد حتى يستثمر موارده فيه بثقة اكبرولابد أن يعطيه أيضا الفرصة لتجريب هذا الشيء الجديد وبالطبع يجب عليه ألا ينسى أن يكون كل ذلك في حدود إمكانيات القروي .

أسئلة المحاضرة...

السؤال الأول: (تعيش المجتمعات أوضاعاً سياسية متباينة وتؤثر هذه الأوضاع في عملية التغير الاجتماعي إيجاباً وسلباً)اشرحى / اشرح العبارة السابقة في ضوء دراستك للعوائق السياسية التى تواجه التغير الاجتماعي؟؟

السؤال الثاني:

وضحي / وضح المقصود بالتباين التصوري والإدراكي بين الثقافات كأحد المعوقات السيكولوجية التى تواجه التغير الاجتماعي

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة السادسة: نظريات التغير الاجتماعي

مقدمة..

يفكر علماء الاجتماع في رصدهم لظواهر التغير الاجتماعي في الأساليب التي يحدث بها التغير ، وفي الاطراد أو الانتظام الذي قد يتبدى في هذه الأساليب .

ومن هنا بدأت تظهر العديد من النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي ورغم أن نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيرا وازدادت دقة وأحكاماً ، وانتقلت من مرحلة التفكير التأملي والتاريخ الظني إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية بالرغم من هذا فإن أيا من هذه النظريات لم يتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير وتفسيرها

ويرجع السبب في هذا إلى أن الواقع الاجتماعي- التاريخ بمعناه الواسع- يكشف دائما عن أدلة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى ، بل أنها قد تدحض كل النظريات القائمة

ولهذا فان الحديث عن نظرية للتغير الاجتماعي يجب أن يكون حديثاً محاطاً بالحذر ، في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أي نظرية.

ومع ذلك فإن إدراكنا لهذه الحقيقة لا يعني التقليل من شان نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت حتى الآن ولكنه يفسر لنا لماذا تعددت هذه النظريات تاريخياً ، ولماذا اختلفت الآراء حول مجرى التغير الاجتماعي وأسبابه

ورغم هذا الاختلاف فان المتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت في تحقيق قدر كبير من النضج العملي ، وأنها قطعت أشواطا كبيرة في فهم ظاهرة التغير الاجتماعي ، وسوف يتضح لنا من خلال العرض التالي مدى صدق هذه الحقيقة

ولن نخوض هنا في أسلوب عرض هذه النظريات ، ولكننا سنحاول أن نتبنى مدخلا جديداً في عرضها ، فالملاحظ على نظريات التغير الاجتماعي(وهي نظريات نابعة من النظريات العامة في علم الاجتماع)

أن بذورها قد ظهرت في القرن التاسع عشر، وأنها لم تنقطع عن التطور ، ولم تقض واحدة منها على الأخريات ، هذا باستثناء النظريات الحتمية التي تكاد تكون قد اختفت تقريباً

ومن ثم فقد تطورت هذه النظريات بشكل متواز، ويتأسس المنحى الذي نتوخاه في عرض نظريات التغير الاجتماعي على هذه الفكرة ، وسنعرض لكل لنظرية ونتتبع تطوراتها المعاصرة ، وبهذه الطريقة يمكن للقارئ أن يتعرف على تطور النظريات وعلى علاقتها ببعضها .

سنبدأ هذه النظريات في هذه المحاضرة بالحتميات ثم ننتقل إلى النظرية التطورية ، وسوف يلاحظ القارئ أمرين هامين:-

الأول: أننا نستخدم صيغة الجمع عند الحديث عن كل اتجاه من هذه الاتجاهات فنقول مثلا (النظريات التطورية) أو (النظريات الوظيفية) ، وذلك لأننا سنتعرض داخل كل منها للصور المختلفة لكل اتجاه نظري

الثاني: إننا لن نميز بين نظريات عامة وأخرى للعالم الثالث ، لان هذا التمييز سيظهر من تلقاء نفسه ، حيث سيلاحظ القارئ أن كل نظرية قد استخدمت في تفسير التغير في العالم الثالث.

أولاً النظريات الحتمية:

نقصد بالنظريات الحتمية تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد فحسب وتفترض كل نظرية من هذه النظريات أن عاملا واحدا – كالاقتصاد أو المناخ أو غيرها – هو العامل الوحيد الذي يحرك العوامل الأخرى

ولذلك فان هذه النظريات توصف بأنها نظريات اختزالية أي أنها تختزل كل العوامل في عامل واحد ، وتعتبر أن هذا العامل هو العامل الكافي وحده لحدوث التغير

ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية Determinism فهذا المفهوم يشتق من الكلمة اللاتينية Determinant . ومعناها محدد ولذلك فان الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفاً وان المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر وعندما استخدمت الكلمة في الفكر الاجتماعي فإنها أصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد او الأصل الكامن من خلف حدوث كل الظواهر ،أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة .

وقد انتشرت الحتميات في كافة فروع العلم السياسي والاجتماعي في المراحل المبكرة لنشأة هذا العلم وجاءت في معظمها متأثرة بعلوم أخرى فأنصار الحتمية الجغرافية تأثروا بالجغرافيا ، بل أن بعضهم كان من الجغرافيين ، والذين ناصروا الحتمية البيولوجية تأثروا بعلم البيولوجيا وبنظرية التطور البيولوجي ، وكان بعضهم من البيولوجيين وهكذا

ولقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي ،ونحن إذ نشير إليها في مطلع حديثنا عن نظريات التغير الاجتماعي فإننا نذكر بتاريخ العلم ونوضح الأسس المعرفية التي قامت عليها النظريات الحديثة ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى نظريتين من النظريات الحتمية :

أ)الحتمية الجغرافية:

هناك اعتقاد قديم بان ثمة علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان- بارداً أم حاراً أم معتدلاً – وبين طابعه الاجتماعي (من حدة المزاج أو أريحيته ومن حيث الانبساط أو الانطواء وغير ذلك من سمات الطابع الاجتماعي)

ولقد تأثر المنظرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر ، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية .

وبالرغم من أن فكرة الحتمية الجغرافية فكرة قديمة إلا أنها شاعت من خلال استخدام عدد من المفكرين لها في تفسير نشأة المجتمعات وتغييرها

ومن أشهر هؤلاء الجغرافي الأمريكي هنتنجتون Huntington,1965 الذي استخدم مفهوم الحتمية الجغرافية لا في تفسير تغير الاختلاف بين البشر فحسب ، ولكن في تفسير تغير المجتمعات ،

فقد ذهب إلى القول بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم ، فان هذه الصفات وذلك السلوك لن يتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية

وفي ضوء هذه الفرضية فسر هنتنجتون ظهور الحضارات وسقوطها ، فقد ازدهرت حضارة وادي النيل نظراً لتوفر ظروف جغرافية خاصة بملائمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل

وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة الأمر الذي خلق ظروفاً لا يمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة.

وفي الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا وكانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ نشأة الحضارة في مكان أخر ، وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان ، فالرومان ، فإسطنبول ، فأوروبا الحديثة ولكي يدل هنتجتون على صحة نظريته قدم شواهد من التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف عام الماضية.

ب)الحتمية البيولوجية:

تتأسس الحتمية البيولوجية على فرضية مؤداها أن الناس في العالم ينقسمون إلى أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وان الأجناس تختلف في قدرتها على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها

وان نوعية الحياة لدى شعب من الشعوب هي مؤشر على قدراتها البيولوجية- العرقية

وفي ضوء ذلك تتبلور الفروق بين الشعوب ، كما تفسر التغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى الشعوب ، سواء التغيرات السلبية (المرتبطة بالتخلف أو التقهقر الحضاري) ، أو التغيرات الايجابية التي تفسر بظهور أشكال من التفوق الكامن في شعب من الشعوب.

وتقوم الحتمية البيولوجية على فرضية سادت في مجتمعات قديمة منذ القدم ، وهي تلك الخاصة بتفوق طبقات- داخل المجتمع ، على طبقات أخرى ، وارتباط هذا التفوق بالخصائص البيولوجية ، ولقد ظهرت هذه الفكرة في كثير من الحضارات القديمة ، وتبلورت بشكل حاد في الحضارة اليونانية التي ظهر فيها الاعتقاد بان هناك أناساً ولدوا ليحكموا وآخرين ولدوا كرعية

ولقد تطورت فكرة ارتباط الطبقات المختلفة بخصائص بيولوجية مختلفة تطورت لتعمم على الفروق بين المجتمعات.

ولقد لعب دي جوبيون De Gobineau 1816-1882 دوراً في ترويج هذه الفكرة من خلال بحثه عن تفاوت السلالات البشرية الذي ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه وبين خصائصه العرقية والذي شن فيه حرباً شعواء على الاشتراكية لمحاولتها خلق نوعاً من المساواة بين البشر ومنذ ذلك الحين أصبح أنصار الحتمية البيولوجية يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية

ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية :

- أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي
- أثر التفاوت بني الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكاريزمية).
- أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي

∞ اثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث ، نسبة المواليد إلى الوفيات، نسبة الكبار إلى الصغار)

وبالرغم أن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي وبالرغم من ظهور أنصار لها هنا وهناك في العصر الحديث ، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات لأسباب عديدة منها :

١. أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.

٢. أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة من شعب الشعوب على شعب أخر .

٣. أنها نظرية غير علمية لأنها تؤكد سبباً واحداً دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

٤. أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب ، فويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان .

٥. أنها ولدت أشكالاً من العنصرية السياسية التي يعاني منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود في جنوب أفريقيا ومن قبلها في أمريكا ،

وفي ضوء هذه الانتقادات وغيرها أصبح المجال مفتوحاً نحو صياغات أفضل النظريات في التغير الاجتماعي .

ثانيا النظريات التطورية:

انتشرت النظريات التطورية في القرن التاسع عشر وكانت متوازية إلى حد ما مع النظريات الحتمية وان كانت تستمد جذورها من الفلسفات القديمة

ولقد ظهرت النظريات التطورية من خلال الاعتقاد بان المجتمعات تسير في مسار واحد محدد سلفا عبر مراحل يمكن التعرف عليها

ويتفق التطوريون على هذه القضية ولكنهم يختلفون حول قضايا ثلاث :

الأولى: تتصل بمراحل التطور أي عدد المراحل التي يمر بها مسلك التطور الاجتماعي.

والثانية: حول العامل الرئيسي المحرك للتطور، هل يظهر التطور نتيجة لتغير في الأفكار والمعتقدات أم يظهر نتيجة لتغير في التكنولوجيا والعناصر المادية؟

والثالثة: تتصل بوجهة التطور هل التطور يسير في مسلك خطي تقدمي أم يسير في مسلك دائري بحيث يعود من حيث بدأ؟

ويمكن أن نعرض للنظريات التطورية وفقاً لأي بعد من هذه الأبعاد الخلافية.

والواقع أن الاعتماد في تصنيف هذه النظريات على البعد الأول أو الثاني (نعني عدد مراحل التطور وعوامله) يضعف هذه النظريات بل ويخلق تشتتاً واختلاطاً مع دراسة عوامل التغير الاجتماعي

ولذلك فإننا سوف نعتمد على البعد الثالث وهو المتصل بوجهة التطور ونقسم في ضوئه نظريات التطور إلى نوعين:

- ✓ **نظريات التطور الخطي**

توصف النظريات الخطية بأنها نظريات تهتم بالتحولات التقدمية المستمرة او المطردة الموصلة في النهاية إلى هدف محدد ويمر المجتمع في حالة تحوله نحو تحقيق هذا الهدف بمراحل أو خطوات ثابتة

وتعتبر هذه الفكرة فكرة قديمة ظهرت في الفلسفة الإغريقية القديمة، وأعيد إحياؤها في عصر التنوير على يد فيكو Vico الذي حدد مسار المجتمعات في ثلاث مراحل أساسية في ضوء علاقة الإنسان بقوى ما فوق الطبيعة ، وقويت هذه الفكرة في القرن التاسع عشر عندما انشغل المفكرون الاجتماعيون بالبحث عن الأصول الأولى لمجتمعاتهم ومحاولة تحديد المرحلة التاريخية التي وصلت إليها هذه المجتمعات.

ولقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسيين في تحديده لمراحل التطور:-

١-التركيز على عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية او الثقافية وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقاً لهذا العنصر ، وهكذا مال بعض التطوريين إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية كالقول بان المجتمعات مرت بمرحلة الصيد ثم مرحلة الرعي ، ثم مرحلة الزراعة ، ومال بعضهم الأخر إلى التركيز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية فقالوا بتحول الأسرة من الأسرة المشاعة إلى الأسرة ذات النسب الاموومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي ،

أن المراحل التطورية هنا تلتف حول عنصر ثقافي واحد كالاقتصاد أو الأسرة ومنه تتحدد طبيعة المراحل التي يمر بها التطور

٢. بدلاً من التركيز على عنصر واحد مال بعض التطوريين إلى النظر للتطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي وتحديد المراحل بشكل كلي دون التركيز على عنصر بعينه

وتندرج تحت هذا الموقف معظم الإسهامات التطورية الشهيرة في القرن التاسع عشر .

ومن الأمثلة عليها نظرية أوجست كونت عن تطور المجتمعات من المرحلة الوضعية ونظرية ماركس في التحول من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي ، ونظرية لويس مورجان عن التحول من المجتمع البدائي إلى المجتمع البربري ، إلى الحضارة ونظرية سبنسر في التحول من المجتمع العسكري إلى المجتمع الصناعي، ذلك التحول الذي يصاحبه تحول من حالة التجانس المطلق إلى حالة اللاتجانس غير المستقر .

وسواء ركزت النظرية على متغير واحد أو ركزت على المجتمع ككل ، فان التطورية الخطية التي تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد ،

ويكمن الخلاف بين المفكرين التطوريين في عنصريين أساسيين:

الأول يرتبط بعدد مراحل التطور

والثاني يرتبط بطبيعة العامل المحرك للتغير

فأوجست كونت Auguste cont يرى أن الإنسانية تسير سيراً تلقائياً تقدمياً والتقدم في نظرة سير اجتماعي نحو هدف معين. وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تحدد بالضبط مداه وسرعتهويستدل كونت على خضوع الإنسانية لظاهرة التقدم والارتقاء المطرد ، بأنها مرت بثلاث مراحل هي :-

١) الحياة الاجتماعية في العصور القديمة
٢) والحياة الاجتماعية في القرون الوسطى المسيحية
٣) ثم التنظيم الاجتماعي الذي قام غداة الثورة الفرنسية.

وتقرير كونت للمراحل الثلاث المذكورة يؤكد فكرته في التطور الارتقائي ، ويزيد على ذلك بان الارتقاء واضح في مظهرين: **حالتنا الاجتماعية وطبيعتنا الإنسانية**

والتقدم الاجتماعي في نظره مظهر من مظاهر التطور العقلي ، وقوانينه مستمدة من قوانين تطور الفكر التي تصور انتقال التفكير الإنساني من المرحلة اللاهوتية إلى المرحلة الفلسفية الميتافيزيقية ، ثم إلى المرحلة العلمية الوضعية .

وهذا قانون ظاهر الخطأ ومن ثم فكل ما يقوم عليه من أراء وتصورات لا يعد صحيحاً بصورة قاطعة .

و هنري مورجان H.morgan,1877 في كتابه (المجتمع القديم) سنة ١٨٧٧ فيفترض أن مراحل التطور التكنولوجي ونظم القرابة ترتبط بمختلف المؤسسات الاجتماعية والسياسية

ولقد استنتج على أساس من المعطيات التاريخية أن الثقافة تتطور في مراحل متتابعة وان ترتيب هذه المراحل هو ترتيب حتمي وان محتواها محدد لان العمليات العقلية تتشابه بين الناس في ظل ظروف متشابهة في المجتمعات المختلفة .

ولقد وصف تقدم النوع الإنساني من خلال ثلاث مراحل رئيسية للتطور:

المرحلة البدائية Savagery

والمرحلة البربرية Barbarism

ومرحلة المدنية Civilization

كما قسم كلاً من المرحلتين البدائية والبربرية إلى ثلاثة أقسام عليا ووسطى ودنيا ، لقد وضع هذه المراحل في ضوء الانجازات التكنولوجية والمراحل السبع كما وصفها كانت كالآتي:

 # المرحلة الدنيا من المرحلة البدائية LOWER STATUS OF SAVAGERY وهي تبدأ منذ نشأة الجذور الإنسانية وحتى بداية الفترة المالية.

 # المرحلة الوسطى من البدائية MIDFDLE STATUES OF SAVAGERY وهي تبدأ من مرحلة صيد الأسماك للحصول على الغذاء ومعرفة استخدام النار حتى الفترة التالية.

 # المرحلة العليا من البدائية UPPER STATUS OF SAVAGERY وتبدأ منذ اختراع السهم والقوس وحتى المرحلة التالية.

 # المرحلة الدنيا من البربرية LOWER STATUS OF BARBARISMوهي تبدا منذ ابتكار صناعة الفخار إلى الفترة التالية.

 # المرحلة الوسطى من البربرية MIDDLE STATUS OF BARBARISM وهي تبدا منذ استئناس الحيوانات في نصف الكورة الشرقي وفي الغرب منذ زراعة الذرة والنباتات بواسطة الري إلى المرحلة التالية.

 # المرحلة العليا من البربرية UPPER STATUS OF BARBARISM وتبدأ منذ ابتكار عملية صهر الحديد الخام مع استخدام أدوات جديدة إلى المرحلة التالية.

 # مرحلة المدنية STATUS OF CIVILIZATION وهي تبدأ منذ اختراع الحروف الأبجدية المنطوقة واستخدام الكتابة حتى وقتنا الحاضر.

ويؤكد مورجان أن كل مرحلة قد بدأت بابتكار تكنولوجي أساسي ، وعلى سبل المثال ، فلقد اعتبر الفخار مميزا للحال الدنيا من المرحلة البربرية

وزراعة النباتات واستئناس الحيوانات ميزة للمرحلة الوسطى من المرحلة البربرية

كما أن ابتكار الحروف الأبجدية المنطوقة قد بشر بالمرحلة المدنية ، كما أن تنظيم المجتمع السياسي على أساس إقليمي كان أساس وضع الحدود حيث بدأ المجتمع المدني.

كما يؤكد مورجان أن كل مرحلة من مراحل التطور التكنولوجي ترتبط بعلاقة متبادلة مع تطورات مميزة في الأسرة والدين والنظام السياسي وتنظيم الملكية ومن أصحاب النظريات الدائرية : ابن خلدون وفيكو وشبنجلر وتوينبي

١- **ابن خلدون:-** يرى ابن خلدون أن المجتمع الإنساني كالفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته ، وان للدول أعماراً كالأشخاص سواء بسواء ، وعمر الدولة في العادة ثلاثة أجيال ، والجيل أربعون سنة ، فعمر الدولة إذن مائة وعشرون سنة ، وفي هذه الأجيال يمر المجتمع بمراحل ثلاث هي :

١)مرحلة النشأة والتكوين: وهي مرحلة البداوة ويقتصر الافراد فيها على الضروري من أحوالهم المعيشية وتتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وتوحش الافراد وبسالتهم كما تتميز بوجود العصبيات.

✓ **ونظريات التطور الدائري**

يذهب أصحاب هذه النظريات إلى أن التغير يتجه صعوداً وهبوطاً في تموجات على شكل أنصاف دوائر متتابعة وبنظام مطرد ، بحيث يعود المجتمع من حيث بدأ في دوره معينة **وتنقسم النظريات الدائرية إلى نوعين :**

- بعضها يفسر جانباً محدداً من جوانب الحياة الاجتماعية أو يشرح ظاهرة أو نظاماً اجتماعياً واحداً.
- وبعضها الآخر يهدف إلى تفسير المجرى العام للتاريخ ، متناولاً جميع الظواهر والنظم والانساق الاجتماعية دون أن يركز على ظاهرة واحدة أو نظام بذاته.

٢)مرحلة النضج والاكتمال: وهي مرحلة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة ألى الحضارة ومن الشظف إلى الثروة والخصب ومن الاشتراك في المد إلى انفراد الواحد به وفيها يحدث تركيز السلطة في يد شخص أو اسرة أو أمة واحدة بعد أن كانت عامة وشائعة.

٣) مرحلة الهرم والشيخوخة: وهي مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الأفراد عهد البداوة والخشونة وتسقط العصبية ويبلغ الترف ذروته وينسون الحماية والمدافعة ويؤدي النعيم بالدولة إلى الانقراض والزوال تسبقه حالة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى الاضمحلال وينتهي الامر بالمجتمع إلى الهرم.

٢- **فيكو:** ويعتبر المفكر الايطالي فيكو Vico، من ابرز مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقد وضع نظرية دائرية في تطور المجتمعات مؤداها أن المجتمع الإنساني يمر في ثلاث مراحل هي :

١-المرحلة الدينية أو الإلهية: وفيها يرجع الناس كل شيء إلى الآلهة.

٢-المرحلة البطولية: وفيها يرجعون كل شيء إلى العظماء والأبطال

٣-المرحلة الإنسانية: وفيها أصبحت الجماهير أو الشعوب هي المحرك الحقيقي لكل شيء

ويؤدي منطق نظريته إلى أن الإنسانية لا تستقر ولكنها تسير سيراً دائرياً ، فعندما تستقر فترة معينة في المرحلة الأخيرة فإنها سرعان ما تعود القهقري إلى المرحلة الأولى ، ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر رقياً ، أي أن أخر طور من هذه الأطوار إنما يمهد للطور الأول ولكن بشكل أرقى ولذلك أطلق على نظريته قانون النكوص.

٣-اوزفالد شبنجلر:- الذي يعد من أشهر أصحاب النظرية الدائرية في كتاب سقوط الغرب أو انهيار الغرب ، اهتم بالحضارات وشبهها بحياة الكائنات الحية التي تمر بمرحلة الشباب ثم الرشد ، فالشيخوخة المحتومة .

وقد درس شبنجلر سبع حضارات حاول أن يستكشف عوامل صعودها وهبوطها وتبين له أنها جميعا مرت بمراحل إنشاء ونمو ، ونضج ، ثم انحدار.

٤- ارنولد توينبي:- حصر نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية

الأولى هي : حالة التوازن أو التكافؤ ، والثانية هي : الانتقال إلى حالة اللاتوازن

ثم أخيراً حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة.

ويمثل الفيلسوف بدراسة إحدى وعشرين حضارة في مختلف إنحاء العالم شرقا وغرباً وحاول أن يصل إلى معرفة القوانين العامة التي تتحكم في قيامها وتطورها وانحلالها ، وقد اجل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط:

الأولى: إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.

الثانية : ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.

الثالثة: يستتبع عدم الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغلبيته المحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره .

٥-سوركين: -يرى سوروكين Sorokin أن المجتمعات تتحرك جيئة وذهابا Back and Forth من نمط معين من الحضارة إلى أخر وتحتاج الكائنات الإنسانية في البداية إلى اكتساب المعرفة لكي تسيطر على اتجاه التغير.

ولكي نفهم ذبذبة التغير الاجتماعي ، يجب على دراسي علم الاجتماع ان يكونوا على إلمام تام بالنماذج المختلفة للمجتمع ويمدنا (سوروكين) بثلاثة انواع للحضارات هي :

الحسية والتصورية والمثالية ويضيف نمطا رابعا هو الثقافة المختلطة

وهذه الأنواع الثلاثة توجد فقط كنماذج مثالية Ideal Types ولا يوجد فيها نوع خالص .

أولا : الثقافة الحسية :

وتوجد عندما تقبل عقلية الجماهير حقيقة الأشياء وتستطيع ملاحظتها بالأعضاء الحسية ، ولذلك لا تهتم الحضارة الحسية بالبحث أو اكتشاف (المعرفة المطلقة) وإنما تتجه نحو استخدام (الامبيريقية)و (الملاحظة) كمصدر للحقيقة.

ثانيا : الثقافة الصورية

وهي عبارة عن إحساس روحي حيث تعتمد تلك الثقافة على اتجاه ديني إلى حد بعيد ، ومن ثم تعتمد على الدين والوحي كمصدر للحقيقة ولا تهتم بالجوانب الامبيريقية ،

فإذا كان الشخص الحسي يكتسب المعرفة من الظواهر التي يمكن ملاحظتها ولذلك يستطيع أن يعالجها ببراعة ، فان الشخص الصوري هو ببساطة الذي يطابق بين الأنماط وأحوالها في مجموعة كلمات، ويضع تنبؤات خيالية ، ومن ثم يكون صاحب تلك الثقافة أزليا ومطلقاً.

ثالثا: الثقافة المثالية

وهي مزيجاً من الأنماط الحسية والصورية ، ومع ذلك فان هذا النوع من الثقافة يرتقى فوق النوعين السابقين نظرا لإضافة (السبب) كمصدر للحقيقة، ولكي توجد هذه الثقافة المثالية فيجب أن تتعايش أو تتصاحب عناصر الثقافة الحسية والصورية في نمط متناسق ، هذا الخلق يمثل مثلثا ابستمولوجيا .

رابعا : (الثقافة المختلطة) Mixed Culture

هو النمط الرابع للثقافة وهو مركب من الثقافة الحسية والصورية بدون (سبب) كمصدر للحقيقة ويجب أن تعتمد هذه الثقافة إلى حد ما على الامبيريقية والزهد أو التقشف (الولاء) كما يجب أن توضح الخط الوسط لفصل الثقافة الحسية والصورية في أساس المثلث .

ويعتقد (سوروكين) أن هذه المجتمعات ترتد باستمرار جيئة وذهابا ما بين الحضارة الحسية والصورية ، أحيانا ترتفع بدرجات كبيرة وتحرز تقريبا الثقافة المثالية وفي أحيان أخرى تمر بالثقافة المختلطة

ولقد لاحظ (سوركين) قبل وفاته في عام ١٩٦٩م أن الثقافة الغربية سوف تصل تقريباً إلى أقصى درجات الثقافة الحسية ، ويجب عليها أن تبدأ بتقبل اتجاه النمط الصوري .

ومن الواضح أن أصحاب النظريات الدائرية يتفقون على فكرة أن التاريخ يعيد نفسه ، وان الخبرات التاريخية للمجتمعات يمكن أن تتكرر ، ولكنهم – مع ذلك- يختلفون في رؤيتهم لهذه

الحركة الدائرية للمجتمعات ، فبعضهم يحدد مراحل ثابتة تمر بها كل المجتمعات كما في نظرية شبنجلر أو نظرية سوروكين ، بينما يميل البعض الأخر إلى الحديث عن دورات يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابتة كما هو الحال في نظرية باريتو أو نظرية توبيني.

أنها تفرض مخططا تطورياً ثابتاً على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق أبنيتها الداخلية.

أنها تعتبر التطور عملية حتمية أو ضرورية في كل المجتمعات .

أنها تهمل التطور متعدد الخطوط فالتطور أما أن يكون تقدميا أو رجعيا وهي بذل تمهل أشكال التطور الأخرى الوسيطة .

- ✓ **ثم ننوه في النهاية ببعض الصور المستحدثة من التطورية.**

رغم أن الزمن قد تقادم على التطورية ومع ذلك فإنها تعاود الظهور بين الحين والأخر إلى درجة يمكن القول معها أن التاريخ لن يعدم الفكر التطوري أبدا

ورغم أن البعض يؤكدون أن التطورية المحدثة قد تخلصت من كثير من مشكلات التطورية الكلاسيكية فلم يعد الفكر التطوري يركز على الحتمية التاريخية ، ولم يعد يركز على أحادية التطور ، ولم يعد يناظر بين التطور على المستوى البيولوجي ونظيره على المستوى الاجتماعي

: بالرغم من ذلك كله إلا أننا لا نجد خلافاً كبيراً بين الفكر التطوري القديم والفكر التطوري المحدث بل أن الفكري التطوري – قديمة وحديثة، قد نشأ لتحقيق نفس الهدف

وهو تأكيد تفوق الحضارة الغربية وتقدمها ، وإذا كانت هذه الفكرة قد ظهرت على استحياء في الفكر التطوري الكلاسيكي فقد لاقت اعتراضا في هذا الفكر من قبل أصحاب النظريات الدائرية في التطور ، فإنها ظهرت في الفكر التطوري الحديث على نحو أكثر اعتدادا من ذي قبل وتقدم فيما يلي نماذج سريعة لهذا الفكر التطوري .

١- نظرية مراحل النمو:-

وهي النظرية التي قدمها والت روستو w.Rostow,1961 عام ١٩٦١ في كتابه بعنوان مراحل النمو الاقتصادي وتقوم هذه النظرية على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في المجتمعات جميعا يمر بمراحل محددة ،وأن الفرق بين مجتمع وأخر هو في الدرجة التي قطعها المجتمع عن طريق النمو الاقتصادي ، ويعني ذلك ضمنياً أن المجتمعات غير النامية سوف تمر بنفس خط التطور الذي مرت به المجتمعات المتقدمة وقد حدد روستو مراحل النمو بخمس مراحل هي :

١.مرحلة المجتمع التقليدي

٢.مرحلة شروط التهيؤ للانطلاق

٣.مرحلة الانطلاق

٤.مرحلة الاتجاه نحو النضج

٥.مرحلة الاستهلاك الوفير

ويرى رستو أن المجتمعات لابد وان تمر عبر هذه المراحل بالترتيب ، مع الأخذ بالاعتبار اختلاف المدة اللازمة لكل مرحلة ، ويربط روستو بين البناء الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع وان انتقال المجتمع نحو التحديث لا يتم إلا بتغيير البناءين معاً .

٢-نظرية الالتقاء أو التقارب

قدم هذه النظرية كلارك كير kerr وزملاؤه عام ١٩٦٠ وقد عرفت بنظرية الالتقاء(التقارب أو الوفاق) وتتأسس هذه النظرية على فرضية أساسية ، هي أن العالم قد دخل إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة التصنيع الكامل ، ولا شك أن هناك من الأفكار ما يقترب من هذه المرحلة ، وبعضها الأخر ما يزال بعيداً ، وللتصنيع خاصية جوهرية هي انه يجعل المجتمعات متشابهة ويخلق نظماً متشابهة ، ولقد وصلت المجتمعات الصناعية إلى هذا التشابه الذي يشكل مستقبل المجتمعات غير الصناعية ، ويقوم هذا التشابه على المظاهر الآتية :

الإنتاج الاوسع النطاق الذي يعتمد على المهارات والمنافسة وتقسيم العمل ، الحراك الاجتماعي الراسي والأفقي ، تطور التعليم وتفرعه إلى التركيز على التعليم الفني المتخصص والتعليم الإداري ، التحضر وزيادة سكان المدن ، تقيق درجة من الإنفاق على القيم ، نمو الاعتماد المتبادل وتناقص فرص قيام الحرب .

وتكون هذه المؤثرات نموذجا مثالياً يسعى التغير الاجتماعي في أي مجتمع إلى تحقيقه ،

وإذا كانت مؤشرات هذا النموذج هي السمات العامة المشتركة للمجتمعات الصناعية فان التغيير الاجتماعي سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق ضرب من الالتقاء أو التقارب بين مختلف الدول ، وبالرغم من أن كير لم يحدد مراحل لهذا التطور إلا انه يتشابه – إلى حد كبير – مع تحليل والت روستو لمراحل النمو.

نظرية نهاية التاريخ :

هذه نظرية من احدث نظريات التطور وقد قدمها المفكر الأمريكي فرنسيس فوكوياما Fukuyama,1989 عام ١٩٨٩ بعد سقوط الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية وتتأسس هذه النظرية على أراء هيجل التطورية التي تنظر إلى التطور على انه انطلاق نحو الكمال ، العقل الكامل ، والدولة الكاملة ، والقيم المطلقة ، انه تطور نحو المطلق يختمه قانون الجدل ويسعى به إلى أفضل الصور وأكملها

ولقد اعتمد فوكومايا على فكرة هيجل حول : الرغبة في الاعتراف والتقدير والتي اعتبرها هيجل فكرة محركة للتاريخ

وينظر فوكومايا إلى الديمقراطية الليبرالية المعاصرة – والتي تمثلها أمريكا- على أنها ألغت فكرة العلاقة بين السادة والعبيد ، والتي كانت موجودة بشكل أو بأخر في النظم السياسية الأخرى

لقد كانت كل هذه النظم تنشغل بالبحث عن الاعتراف الذي يتمثل في صورته الملموسة في النزاع بين شخصين متحاربين ،

أن هذه الرغبة في الاعتراف هي التي تجعل أيا منهما يموت استسلاما للأخر وهي – ومن ثم – التي تجعل النظم السياسية تتأسس على علاقات تسلطية وهي التي تجعل دولا تسيطر على دول

أخرى وتقيم إمبراطوريات ولقد ظل الأمر هكذا طوال تاريخ البشرية ، طالما إن الرغبة في انتزاع الاعتراف تتأسس على أسس لا عقلانية .

أما الليبرالية الديمقراطية - التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية- فقد بدلت الرغبة غير العقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد ، وأحلت محلها رغبة عقلانية في الاعتراف بالدولة أو الفرد على أساس من المساواة ،

ويعني ذلك أن الليبرالية الديمقراطية قد حلت معضلة الصراع التاريخي من خلال قيمة المساواة ، وهي بذلك تكون قد أوقفت التاريخ عن الحركة. فهي إذن نهاية التاريخ وسوف تتطور نفس المجتمعات لتصل إلى نفس هذه النهاية ، وليس ثمة مجال أخر للتطور بعد الديمقراطية الليبرالية التي تحقق للفرد ذاته وكماله وتخلق إطارا من المساواة تختفي فيه السيطرة الامبريالية .

وإذا كانت نظرية فوكو ياما من احدث نظريات التطور وإذا كانت تضع للتاريخ نهاية فانه يمكن القول أن هذه النظرية قد أوقفت حرمة التطور أو ثبتتها عند نقطة معينة فهل ستؤثر على نظريات التطور نفسها وتوفقها هي الأخرى وتضع لها نهاية؟

انتهت المحاضرة...

السؤال الأول:

(سادت النظريات الحتمية قد في مرحلة من مراحل تطور التفكير العلمي ، إلا أن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات)عددي / عدد أسباب رفض التفكير العلمي للنظريات الحتمية.

السؤال الثاني:

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن النظرية الدائرية لابن خلدون

انتهت المحاضرة...

بنت الشرقية١٩

المحاضرة السابعة: تابع نظريات التغير الاجتماعي

أولا النظرية الوظيفية:

تحتل الوظيفية Functionalism أهمية مرموقة في التحليل السوسيولوجى المعاصر، والاتجاه الوظيفي هو اتجاه قديم حديث. فقد ظهر في أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا، ومازال قائماً إلى اليوم، فقد ظهر في مؤلفات علم الاجتماع، أمثال: دوركايم، وكولي، وتوماس، وبوماس، وباريتو، وفيبر .....، وفي مؤلفات علماء الأنثروبولوجيا أمثال: راد كليف براون، ورالف لنتون، ومالينوفسكي وغيرهم

ولا نكاد نجد باحثاً في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، إلا وظهرت في أعماله خصائص هذا الاتجاه، حتى أن بعض علماء الاجتماع يقولون إن دراسة علم الاجتماع تتجه اتجاهاً بنائياً وظيفياً بالضرورة، والجدير بالذكر أن الاتجاه الوظيفي لا يمثل مدرسة محددة تحديداً واضحاً في العلوم الاجتماعية، بل أنه يتشعب تشعبات كثيرة تجمعها خصائص عامة

ولقد حقق هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية تقدماً سريعاً، حتى أصبح منافساً للوضعية المحدثة في سيطرته على علم الاجتماع الحديث

ويرى تيماشيف أن الوظيفية تشبه اتجاه علم الاجتماع النظري في بعض الجوانب، وهو اتجاه يميز موقف علم الاجتماع في منتصف القرن العشرين، بل إن هناك أعمالاً حديثة يمكن وصفها بأنها وظيفية ونظرية في وقت واحد

ومن الجدير بالذكر أن الوظيفية تضم اتجاهات عدة، وأحياناً متناقضة حتى في معناها عند المفكر نفسه مثل بارسونز كما سنرى فيما بعد.

وتتداخل النظرية الوظيفية مع النظرية التطورية في بعض التماثل بين الكائن العضوي ووظائفه، وبين المجتمع في التحليل الوظيفي للوحدات الاجتماعية التي تشكل النظام الاجتماعي.

ولكن ما هي الوظيفية؟

١- ماهية الوظيفية:

لا شك أن اصطلاح "الوظيفية" من الاصطلاحات التي دار حولها الجدل بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، نتيجة لتعدد استخدامها في مواقف متباينة وفي علوم مختلفة ولعل أول استخدم هذا المصطلح الفيلسوف "ليبنز" Leibniz.

وكان فرانز بواس أول عالم أنثروبولوجيا استخدم المدخل الوظيفي، فقد كتب عام ١٨٨٧ يقول: "إن فن أي شعب أو طريقته المميزة لا يمكن أن تفهم إلا بدراسة ما يصدر عنه ككل" ثم جاء لينتون ليعرفها بأنها: محصلة ما تسهم به الأجزاء من أجل استمرار الصيغة الاجتماعية الثقافية

أما في مجال علم الاجتماع، فيبدو أن سبنسر هو أول من أدخل مصطلح الوظيفية للإشارة إلى العمليات الاجتماعية، والأفعال وبناءات الجماعة ووظائف أخرى كبيرة من الظواهر أوسع نطاقاً بكثير من الثقافة التي تظهر في الاستخدام الأنثروبولوجي.

وغالباً ما تشير الوظيفية إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة، وهي تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض

الأحيان تساند الأجزاء، أي أن النسق الاجتماعي تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل، وتثبيته وتقويته وبالتالي تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة.

ونجد بعض الوظيفيين يستخدمون تعبير التحليل الوظيفي للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية، باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة، مثل أنساق القرابة أو الطبقة،

وقد تستخدم أيضاً صيغة حركية هي التحليل البنائي – الوظيفي، وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال بارسونز وتلاميذه، وترجع هذه الصيغة إلى سبنسر

وهناك معنى محدد لمصطلح الوظيفية في علم الاجتماع، والعبارة التالية تشير إلى الاستخدام الشائع له، حيث يقول ميرتون "إن الوظيفة الاجتماعية للدين تتمثل في المحافظة على تماسك الجماعة، وتشير الوظيفية هنا على نتيجة موضوعية ومشخصة ترتبط بالظاهرة الاجتماعية داخل نسق واسع هي جزء منه، وتعتبر الوظائف الظاهرة نتائج موضوعية للنسق يعترف بها المشاركون فيه، بينما لا تشير الوظائف الكامنة إلى مثل هذه النتائج".

ويرى ميرتون أن الوظيفية هي تلك الآثار أو النتائج التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف، والتوافق في نسق معين

وقد طور نموذجاً منظماً للوظيفية من خلال عرض دقيق لجوهر التحليل الوظيفي في كتابه المعروف "النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي" حيث قام بالتمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة

فالأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد التكيف معها

الثانية فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة.

ويوضح ميرتون ذلك بمثال على الوظيفتين السابقتين، بأن الوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي هي الانتفاع، بينما تحقيق الهيبة وتأكيدها تعتبر إحدى الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك **وتهتم الوظيفية بدراسة مسائل ثلاث هي:**

- ∞ دراسة بناء النسق أو مورفولوجيته
- ∞ دراسة وظيفة النسق أو فسيولوجيته
- ∞ دراسة نمو النسق أو تطوره.

وتؤكد الوظيفية على الجانب المعياري للحياة الاجتماعية من خلال نظرتها إلى الفعل الاجتماعي كسلوك ينطوي على توجيه قيمي، وتحدده المعايير الثقافية، فهي تعتبر المجتمع نظاماً أخلاقياً في جوهره.

والخلاصة: أن الوظيفية تشير إلى التأكيد على تكامل الأجزاء في الكل والتساند والتكامل فيما بينها، وأن كلاً من الجزء والكل يؤدي وظيفة خاصة به، بحيث لا يكون غيره قادراً على القيام بها، ويشبه ذلك إلى حد بعيد قيام أعضاء الكائن العضوي بوظائف خاصة بكل عضو، وهي متساندة وضرورية من أجل أن يقوم الكل بعمله ويحفظ استمراره، ووجوده. وكذلك المجتمع الذي يقوم الأفراد فيه بوظائف محددة وضرورية ومتساندة من أجل بناء المجتمع في نهاية الأمر

٢- الوظيفية والتغير الاجتماعي:

تنظر الوظيفية إلى ظاهرة التغير الاجتماعي نظرات متباينة إلا أنها محددة وهي تقول بالتغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي،

وقد انشغلت في تحديد الوظائف وتساندها على حساب دراسة تغير البناء، إلا أن هناك من الوظيفيين أمثال ميرتون الذي يحذر من الاهتمام الشديد بالجوانب الاستاتيكية للبناء الاجتماعي، مشيراً إلى أهمية دراسة المعوقات الوظيفية التي تحد من تكيف النسق أو توافقه

فالتفرقة العنصرية قد تكون معوقاً وظيفياً في مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة.

ويؤكد ميرتون أن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائي يمثل أداة تحليلية هامة لفهم، ودراسة الديناميات والتغير، وإلى التأكيد على دراسة البدائل الوظيفية لأنها تلغي الحتمية الوظيفية التي ينطوي عليها بناء اجتماعي معين

ويتجه الاهتمام إلى مدى التنوع الممكن في الوسائل التي تستطيع تحقيق مطلب وظيفي

ويذهب أغلب الوظيفيين إلى أن هناك عوامل متعددة، ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تسهم في تشكيل المجتمع، وتغييره.

وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته إلا أن الوظيفية ترى أن التغير في الوظائف لا يتبعه تغير في البناء الاجتماعي.

كما أن آلية التغير تأتي من عوامل خارجية وعوامل داخلية، والوظيفيون منقسمون حول هذه العوامل، في إطار الإشكالية التالية: هل يرجع تغير النسق الاجتماعي إلى عوامل داخلية؟ أم إلى عوامل خارجية؟ أم لكليهما معاً؟

وحينما نعود إلى الأدبيات الوظيفية نلاحظ اراء شتى حول مصدر التغير، ويبدو ذلك واضحاً في مقولات كل من مالينوفسكي ممثلاً للوظيفية الأنثروبولوجية، ودور كايم ممثلاً للوظيفية السوسيولوجية بارسونز ممثلاً للوظيفية المحدثة، ويهمنا في هذا المجال توضيح نظرية بارسونز لأنها تتمثل الاتجاه الوظيفي بكل أبعاده

ويرى بارسونز

أن كل نظام يتألف من أجزاء ترتبط ببعضها كنظام الأسرة المؤلف من وحدات تقوم بوظائف محددة، تؤدي في النهاية على تكامل النظام الكلي

فمفهوم الثابت لدى بارسونز مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن يكون ثابتاً أو متغيراً. واستقرار النظام يأتي من توازن العلاقة بين تركيبه والعمليات التي تجري في محيطه من أجل الإبقاء على خصائص العلاقات البنيوية فيه

ويضرب مثلاً بدرجة الحرارة التي تبقى ثابتة لدى الحيوانات رغم تغير ظروف المناخ من حرارة أو برودة وذلك عن طريق الأجهزة التي تعمل بداخلها، وكذلك بالنسبة للبناء الاجتماعي حيث تعمل أجهزة كثيرة فيه ضد التغيرات الخارجية من أجل الإبقاء على حالة التوازن المستقر لديه

ويؤكد بارسونز على وجود عمليات هدم وبناء تحدث داخل النسق، فالأفراد حين يؤدون أدواراً نتيجة للتفاعل الاجتماعي بينهم يؤثرون ويتأثرون ببعضهم، وتكون أفعال هذه الوحدات محكومة بمعايير الأمر الذي يجعلها (على نمط) وفق الفعل النموذجي.

وتحدث عملية التغير، حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف ومتطلبات الوحدات فيه، أي حينما تكون المؤسسات غير قادرة على تلبية متطلبات وحداته، فالنظام الاقتصادي المنزلي حينما يظهر قصوره عن تلبيه الأهداف المطلوبة

، يأتي نظام متمايز – مختلف – بديلاً عنه يحقق أهداف وحداته، وفي هذه الحالة يقوم الأفراد بتأدية وظائف مختلفة عن تلك الوظائف في النظام القديم، فالنظام الزراعي التقليدي المبني على العمل العائلي والتعاون والانسجام يصبح بلا جدوى مقارنة بالنظام الرأسمالي المبني على التعاون والتنافس، فتدخل متغيرات عديدة كالتغير في القيم، وأنماط السلوك الأخرى، مما يؤدي إلى إعادة البناء من جديد، أي إعادة التوازن والاستقرار إلى النظام.

وفي هذا المعنى يقول بارسونز: "إن مبدأ التوازن المستقر يقوم على التكامل بين المتغيرات الداخلية وبنية النسق الرئيسية مع المحافظة على الانسجام بين العناصر القابلة للتكيف والعلاقات المتغيرة بين وحدات النسق الأصغر، والعكس صحيح أيضاً أي أن العلاقة تبادلية بين النسقين.

وتمشياً مع فكرة التوازن الدينامي، ترى الوظيفية في التغير السريع والجذري ظاهرة شاذة لأن الأساس عندهم أن يكون التغير بطيئاً وهي تميز بين التغير باختلاف المجتمعات من صناعية أو نامية، حيث نرى أن التغير البطيء من صفة المجتمعات النامية عموماً.

خلاصة القول أن النظرية الوظيفية في عمومها تنظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً يؤدي دوره في ضوء معنى معين وهدف معين، وهو إشباع حاجات أفراده (وحداته). وأن هناك عوامل محددة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً تؤدي إلى تشكيل النسق أو تغييره، والتركيز خاصة حول أداء الأبنية ووظيفتها.

٣- نقد النظرية الوظيفية:

لقد تعرضت الوظيفية – وبارسونز على الخصوص – إلى انتقادات عدة من قبل كثير من علماء الاجتماع أمثال: رايت ملز، وولبرت مور، وجولدنر، ودارندورف وتيماشيف وغيرهم، وتتركز أهم الانتقادات حول القضايا التالية:

١-يؤخذ على الوظيفية عدم استخدامها لأدوات البحث التجريبية ذلك أن التحليل الوظيفي يوجه اهتمامه نحو المعنى وانه متمحور حول الإجابة عن السؤال التالي: ما هو الدور الذي تلعبه الظواهر المختلفة في تأكيد وتدعيم النظام الكلي؟ وهي تحاول كما يشير تيماشيف إلى الربط بين الوظيفية والغاية والهدف متخذة طابعاً شبه فلسفي

٢-هناك خلط بين التحليل الوظيفي والتحليل النفسي في الشكل والمضمون لدرجة تمكننا من القول ان التحليل الوظيفي قد اغراق قضايا علم الاجتماع في علم النفس ويبدو ذلك في المقولات الوظيفية المتعددة مثل: الدوافع وموجهات الفعل والتوجيه الدافعي إلى غير ذلك وكلها مصطلحات نفسية ذات دلالات خاصة.

٣-تعتبر النظرية الوظيفية غير كافية لتفسير مقولة التغير الاجتماعي طالما قيدت نفسها بالإجابة عن التساؤلات التي تدور حول وظائف الوحدات من أجل المحافظة على البناء الاجتماعي وتأثير البناء على الأجزاء فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة.

٤-هناك غموض في المصطلحات المستخدمة في التحليل الوظيفي وتباين المعاني عند الوظيفيين ويأخذ رايت ملز على الوظيفية البارسونزية مآخذ عدة تتعلق بالشكل والمضمون فهي خليط من الكلمات لا تؤدي إلى مفاهيم واضحة ناهيك عن كونها معلومات مدرسية معروفة لا تضيف شيئا إلى التحليل السوسيولوجي.

٥-يؤخذ على الاتجاه الوظيفي من الناحية الأيدولوجية أنه اتجاه محافظ يحاول الإبقاء على النظام الذي انبق منه من أجل تفسير التغيير الاجتماعي في الوقت الذي يفسر فيه الاستاتيك الاجتماعي في الوقت الذي يفسر التوازن في المجتمع من خلال تدعيم نسق القيم والتنشئة الاجتماعية.

واعتبار الخروج عن ذلك عملاً شاذاً، فالعمل الشاذ هو العمل اللاوظيفي، أما العمل الذي يدعم النسق الاجتماعي فهو عمل وظيفي.

أي أن الوظيفية تعتبر التغير ظاهرة مرضية، أما التوازن والاستقرار فيعتبران ظاهرة سوية، وفي ذلك خوف من التغير ينم عن نظرة تشاؤمية.

وعلى الرغم من وجاهة هذه الانتقادات تبقى النظرية الوظيفية ذات أهمية في تحليل الاستاتيك الاجتماعي، وهي في عمومها تبقى نظرية مفسرة للثبات الاجتماعي أكثر منها نظرية مفسرة للتغير الاجتماعي.

ثانياً النظريات التحديثية:

النظريات التحديثية تعتبر المتغير التقني عاملاً رئيسياً في عملية التحديث والتغير الاجتماعي عامة، لهذا تعتبر التطور التكنولوجي ونضجه قمة التقدم، وبوجه عام، تؤكد على أن أهم مظهر للتحديث هو التصنيع الذي يتضمن قاعدة الإقلاع الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك، وما يتبع التصنيع من ظواهر اجتماعية كالدقة والمواظبة والانتظام، مما يؤثر على الدوافع، وعلى شخصية الأفراد، ناهيك عن الترشيد الإداري وتغير القيم والعادات والتقاليد وما إلى ذلك.

ولما كانت المجتمعات تتغير أنظمتها عن طريق التصنيع في الدرجة الأولى، لهذا فإن دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بكل أبعاده.

١- مفهوم التحديث:

لمفهوم التحديث معان متباينة لدى المفكرين الاجتماعيين في العلوم الاجتماعية، ويتضمن وجهات نظر مختلفة لدى المختصين في أي علم من هذه العلوم.

وقد اهتم علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالتحديث متخذين من عملية التمايز نقطة ارتكاز في دراسة المؤثرات التي تميز المجتمعات الحديثة عن غيرها من المجتمعات الأخرى.

فقاموا بدراسة الطريقة التي تظهر من خلالها البناءات الحديثة للنهوض بوظائف جديدة، أو تضطلع بوظائف كانت تؤدى عن طريق بناءات أخرى مركزين جل اهتمامهم على التمايز الذي يحدث في البناءات الاجتماعية، مثل ظهور مهن جديدة

وقد ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية، لأن القائلين به يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي في التغير الاجتماعي

وجاءت تعريفات عديدة منها: أنه يعني الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليها عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة، أي عملية تغيير مخططة ومراقبة منهجياً كما بين ذلك دوركايم في تقسيم العمل.

وهو يشير إلى جملة الظواهر الهامة التي تؤدي إلى التماسك والتكامل الاجتماعي، وإلى التنمية العامة في المجتمع، والنهوض المستمر بمستوى الإنتاج، وتحسن الإنتاجية، والاعتماد على العلم الحديث المبني على الواقعية والتقنية.

وهناك علاقة تاريخية بين مفهوم التحديث، ومفهوم التشبه بالغرب أي "التغريب" الذي يعني الأخذ بالانساق الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها من البنى التي تولدت في الغرب. فالتحديث بهذا المعنى هو اكتساب "الطابع الغربي". ويحمل هذا التعريف نوعاً من التحيز للغرب يتماشى ومفهوم النظريات التحديثية. يتصف التحديث بعدة سمات، ذات دلالات خاصة ، **وهي:**

- **الحركية.**
- **التمايز.**
- **العقلانية.**
- **التصنيع.**

٢- الأسس العامة للنظريات التحديثية:

ترتكز النظريات التحديثية على بعض المفاهيم القديمة التي جاءت في النظريات التطورية الكلاسيكية. مثل مفهوم التطور عند سبنسر، في الانتقال من التجانس إلى اللاتجانس وكذلك في مفهوم تقسيم العمل عند دوركايم. وتشترك هذه النظريات في أن التغير يسير في خط مستقيم صاعد إلى أعلى التقدم.

ولا شك أن الأساس العام للنظريات التحديثية هو الاتجاه الوظيفي، إلا أنها تتميز عنه في كونها لا تهدف إلى خلق توازن وظيفي للبناء الاجتماعي بقدر ما تهدف إلى الوصول إلى نموذج مثالي، وهو نموذج المجتمع الغربي الصناعي الذي تنتهي إليه عملية التحديث

وتهتم النظريات التحديثية اهتماماً خاصاً بغائية التغير الاجتماعي، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو – اقتصادي نموذجاً ومطلباً تسعى إليه المجتمعات النامية في تقدمها. فتكون النقطة المحورية للمجتمعات النامية في تغيرها هي الوصول إلى مستوى المجتمعات المتقدمة الغربية ، في بنائها الاقتصادي، لذا ركزت النظريات التحديثية على نموذج البناء الاقتصادي أولاً.

ولما كانت المجتمعات المتقدمة تضم تناغم بنائي متلائم مع البناء الاقتصادي، فإن الأمر يتطلب من المجتمعات النامية بأن تستكمل هذا التناغم بتغيير الأبنية الأخرى.

وتنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة إلى عملية التغير الاجتماعي، وإلى التنمية عموماً، ومن حيث الوسائل الموصلة للأهداف المقررة، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال "تغريب" المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات النامية.

ولا شك أن هناك بعض الاختلافات المظهرية للتحديث لدى المنظرين: أمثال سملسر Semelser ، وروستو Rostow ، ومور Moore ، وغيرهم.

وهم يرون في التحديث عملية نقل عفوي للسياسات التنموية الأوربية يشتمل على البناءات الثقافية عامة، ونشر المركب التكنو – اقتصادي، من أجل تحقيق عملية التحديث.

ومن القائلين بذلك خبراء هيئات الأمم المتحدة والبنوك العالمية، الذين كانت مهمتهم ليست في تقديم النصح والإرشاد للمسئولين في المجتمعات النامية، وإنما أيضاً لضمان الحد الأقصى من الأرباح بسبب مساهمة مؤسساتهم في المساعدات المقدمة لتلك المجتمعات.

ولا شك أن الاقتصاديين الغربيين الذين وضعوا مقولات حول تكوين رأس المال، واليات السوق، والعمل، أدركوا مدى تعقد المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهم. ومدى الصعوبات التي اعترضتهم حتى أصبحت متناغمة مع أوضاعهم التنموية.

لذا فإنهم ينصحون المجتمعات النامية بالسير على نهجهم التنموي تجنباً للمشكلات التي مروا بها أثناء عملية التحديث، ونقل النماذج الغربية للإسراع في عملية التحديث.

وهم بذلك يتجاهلون الاختلافات البنيوية بين المجتمعات والخصائص الثقافية لها، مقدمين التوجيهات، والشروط العديدة من أجل تنمية سليمة. ومنها تحديث الصفوة، والتكوين للنخبة الاقتصادية والسياسية. وشروط الإنجاز الأمثل بزرع "الفيروس العقلي" والإدارة الرشيدة وغير ذلك.

وتنتهي النظريات التحديثية إلى نتيجة مشتركة هي أن الدول النامية ستصل في نهاية المطاف إلى المرحلة التي وصلتها الدول المتقدمة، تلك المرحلة التي تتصف بتناغم أنماط الفعل التي تبدو في التطبيق الشمولي لمبدأ الربحية، والاستغلال الأمثل لوسائل الإنتاج المتحررة من العراقيل، والحواجز التقليدية المعوقة للتغير.

وهي تنظر إلى العمل المنتج بأنه العمل الذي يحقق الزيادة في الإنتاج عن طريق إلغاء الحواجز المعوقة، وتطبيق كل الوسائل المؤدية إلى الزيادة في الربحية، والتركيز على الصناعة المؤدية إلى التحضر، وتقسيم العمل والتخصص. أي إحداث تغييرات جذرية في الأنظمة التقليدية القائمة من أجل الاتساق مع عملية التحديث.

وتؤكد النظريات التحديثية أن عملية التحديث تتم وفق الأيديولوجية الرأسمالية مستبعدة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج التي تسميها رأسمالية الدولة، معتبرة النماذج الاشتراكية في التنمية بعيدة عن دائرة العقلنة الاقتصادية، لأنها تتجاهل الشروط اللازمة لربحية العمل، والحد من الملكية الخاصة وغير ذلك من المقولات الأخرى.

٣- أبرز الممثلين للنظريات التحديثية:

أ- نظرية سملسر: تركز نظرية سملسر Niel Semelser بشكل خاص على التنمية الاقتصادية وعلى التمايز كركن أساسي للتحديث. وفي مجال تحليل العلاقات بين النمو الاقتصادي والبناء

الاجتماعي يرى بأنه يمكن فصل آثار العديد من العمليات المتداخلة، سواء أكانت تقنية أم اقتصادية أم سكانية، التي تصاحب عملية التطور **وهي:**

في مجال التقنية (التكنولوجيا): يكون التغير من استعمال التقنيات البسيطة إلى تطبيق المعرفة العلمية

وفي مجال الزراعة:- يحدث الانتقال من الاكتفاء الذاتي من المواد الزراعية الغذائية إلى الإنتاج الزراعي التجاري من أجل تسويق المنتجات، وانتشار العمل الزراعي المأجور. وفي هذه الحالة يتجاوز الإنتاج الزراعة حاجة السكان، والانتقال إلى التسويق وتحقيق مردود نقدي.

٣- وفي مجال الصناعة يكون الانتقال من استعمال الطاقة البشرية والحيوانية إلى الطاقة المتولدة عن الآلات وإنتاج مواد مصنعة.

٤-وفي مجال الترتيبات الأيكولوجي يكون انتقال السكان من المزرعة والقرية نحو المراكز الحضرية، والتمركز في المدن الصناعية.

ويرى سملسر أن العمليات السابقة – غالباً – ما تحدث في نفس الوقت، إلا أنه في بعض الأحيان قد تتخلف حالة عن أخرى، فيمكن للزراعة أن تكون تجارية دون مصاحبة التصنيع لها، كما هو الحال في كثير من الأقطار النامية التي تنفرد بسيادة محصول واحد أو اثنين للتصدير

وقد تنبه سملسر إلى حقيقة اختلاف النتائج الاجتماعية لدى المجتمعات. أي أن نتائج العمليات السابقة ليست واحدة، وإنما تختلف من ناحية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر وأرجع ذلك الي:

١-التمايز البنائي:

وهو يتضمن قيام وحدات اجتماعية متخصصة ومستقلة في العائلة والاقتصاد والدين والتكوين الطبقي.

فالتمايز البنائي من الدور المتعدد الوظائف إلى الأبنية المتعددة الأكثر تخصصاً يظهر عند الانتقال من الصناعة المنزلية – العائلية – إلى الصناعة في المصانع، حيث يزداد تقسيم العمل، وتنتقل كثير من النشاطات العائلية إلى المصنع. كما أن كثيراً من أعمال التعليم التي كانت تسند إلى العائلة والمؤسسات الدينية أصبحت تقوم بها وحدة متكاملة متخصصة هي المدرسة.

٢-التكامل البنائي:

أي تكامل النشاطات المتمايزة التي جاءت نتيجة لتقسيم العمل والتخصص الدقيق، حيث تعود إلى التكامل بعد التجزئة، فالأجزاء ترتبط ببعضها في عملية تكاملية، وفي هذه المقولة يلتقي مع الوظيفيين. فالتكامل يأتي بعد التمايز، ولكن على أسس جديدة. ثم يحدث تمايز آخر، وينطبق ذلك على الدولة والقانون، والتجمعات السياسية والطوعية، وغير ذلك.

٣-الاضطرابات الاجتماعية:

وتحدث حين ينقطع التمايز والتكامل، مثال ذلك هستيريا الجماهير، وانتشار العنف، والحركات البينية، والسياسية المتعصبة... وهي تعبير عن المسار غير السوي.

ويرى سملسر أن التغيرات البنائية المصاحبة للتحديث تؤدي إلى تخلخل النظام الاجتماعي للأسباب التالية:

١-لان التمايز يتضمن تنوع جديد للأدوار والنشاطات عامة مما يؤدى إلى التصارع مع أنماط العمل التقليدية التي غالباً ما تقوم بها وحدات تقليدية فحين يزول نفوذها تقوم بمصارعة الوحدات الجديدة فينتج مشكلات وعوائق أمام عملية التحدث.

٢-لان التغير البنائي لا يكون متناغماً ومتزامناً في خلال فترة التحديث فتقف أبنية اجتماعية قديمة أمام أبنية حديثة ، و غالباً ما يلعب الاستعمار دوراً في تغيير بعض الأنظمة الاجتماعية والإبقاء على أنظمة أخرى تمشياً مع مصالحه الخاصة مما يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية داخل المجتمع.

٣-ولأنه يحدث عدم الرضى بسبب الصراع بين الطرائق التقليدية والتغيرات المصاحبة لعملية التحديث مما يؤدي إلى ظهور مراكز قوى مصارعة تنتج العنف والثورة فالحركات الاجتماعية على سبيل المثال تستهوي بشكل خاص أولئك الذين انفكوا عن الروابط الاجتماعية القديمة ولم يتكاملوا بعد مع النظام الاجتماعي الجديد.

ب - نظرية ولبرت مور:

يعتبر ولبرت مور W. Moore من الممثلين الرئيسيين للنظرية التحديثية وهو يربط بين التحديث والتصنيع والتلازم بينهما.

ويعني بالتحديث التحول الشامل للمجتمع التقليدي – ما قبل التحديث – إلى المجتمع المتقدم المزدهر اقتصادياً والمعتمد على التكنولوجيا والمتمتع بالاستقرار السياسي مثل العالم الغربي

ويرى أن التمايز بين بين المجتمع التقليدي والحديث يكمن في مدى امتلاك التكنولوجيا واتباع التصنيع بوجه عام. وأن المجتمعات التقليدية لن تصل إلى التحديث إلا بالأخذ بنمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية، ويؤكد على أن فكرة التمايز قد جاءت عند التطوريين الاجتماعيين قبل وبعد أعمال دارون Darwin ويقصد بالتمايز التخصص في العمل كظاهرة مصاحبة للنمو السكاني والتنمية من ناحية عامة.

ويقصد بالتحديث الأخذ بنمط الحياة الغربي – التغريب – في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا وفي الثقافة، وأشكال ومحتوى النظم الاجتماعية، مؤكداً على العقلانية في المجالات الاقتصادية والسياسية والأسرية والدين والتربية.

وتتم عملية التحديث في المجتمعات التقليدية عن طريق المحاكاة للمجتمعات الصناعية الغربية، وخاصة في اكتساب التصنيع الذي يؤدي إلى النمو الاقتصاد، على أن يسبق ذلك تحريك، وتهيئة الأفراد من الناحية الفكرية، من أجل استيعاب التكنولوجيا، والتغيرات التي ستتبعها، تلك التغيرات التي ستحل في البناء الاجتماعي بكل أبعاده.

ويضيف بأن هناك عمليات إجرائية أيضاً يجب أن تتم، مثل إدماج القطاع التقليدي والحديث، وإحلال الطاقة الآلية محل الطاقة الحيوية (الإنسانية والحيوانية) من أجل تحقيق فائض من الإنتاج، وزيادة النشاط التجاري والمالي.

وقد أوضح في كتابه: التغير الاجتماعي "جملة من الشروط اللازمة لعملية التصنيع التي تبدو في:

- **تغير القيم Values** : ويعتبرها مور من أهم شروط التحديث التي تؤدي إلى التصنيع.
- **تغير في المؤسسات Institutions** : أي تغير المؤسسات التجارية والمالية.
- **تغير التنظيم Organisation :** الذي يعتبر من سمات الأنظمة الاقتصادية الحديثة. ويعني به تهيئة المصانع المنتجة عن طريق الإدارة الرشيدة. والتخصص الدقيق، من أجل البدء بعملية التصنيع.
- **تغير الدافعية Motivation :** بأن تتوفر لدى أفراد المجتمع الرغبة في تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، مثلما بين ماكس فيبر M. Weber في مقولته عن الأخلاق البروتستنتية في تكوين الرأسمالية الرشيدة. ويؤكد مور على أن تغير الدافعية، يرتبط بمسألة القيم والمعتقدات والتربية بالإضافة إلى الأيديولوجية.

إن العوامل الأربعة السابقة تلعب الدور الأساسي في دفع عجلة التصنيع نحو التحديث.

وقد بين في كتابه أثر الصناعة The Impact of Industry ، بأن هناك نتائج لعملية التصنيع لا بد أن تأتي خلالها وبعدها، رغم اختلاف الظروف بين المجتمعات **وهي:**

١-التنظيم الاقتصادي: ويشتمل على إدماج القطاع التقليدي الزراعي في اقتصاديات السوق من أجل تمكين مناطق الاقتصاد التقليدي من أن تستوعب السلع المصنعة من قبل المصانع ومن أجل تخفيض نسبة العمال في الميدان الزراعي ويحدث نتيجة لذلك نشوء تنظيمات وعلاقات صناعية خاصة وتزاد درجة التحضر والنمو السكاني الكبير وهما ظاهرتان Urbanization مترابطتان من صافت العالم المعاصر (الحديث).

٢-البناء الديمو غرافي والأيكولوجي: من الظواهر التي تصاحب عملية التصنيع ظاهرة الانفجار السكاني والحراك الجغرافي الواسع مما يتطلب معالجة دقيقة بوض سياسة سكانية تهدف إلى الحد من التزايد السكاني والحراك الجغرافي من أجل تحقيق قاعدة الإقلاع الاقتصادي وفي هذه المقولة يلتقي مع نظرية الشهيرة Malthusمالتوس وبين مور مدى إيجابيات تخفيض السكان من الناحية الصحية والتربوية وما إلى ذلك.

٣-الناء الاجتماعي: تحدث تغيرات في البناء الاجتماعي من ناحية التماسك والتفكك الاجتماعي وقيام علاقات وظواهر أسرية جديدة وخاصة قيام الأسرة النواة والتنظيم السياسي والديمقراطي ... أن تكوين هذه الظواهر المتمايزة يستدعي البحث عن تكوين مؤسسات جديدة من أجل إعادة التوازن والتماسك من جديد إلى المجتمع.

ويخلص مور إلى أن المجتمعات الحديثة تتميز بالطابع الديناميكي المستمر والمتصاعد نحو الأعلى. وهذه الديناميكية في التغير من سمات المجتمع الصناعي.

كما أنه يؤكد بأن التحول الاقتصادي يكون مرحلياً، ويتم وفق ثلاث مراحل: مرحلة ما قبل التصنيع – الثبات – ومرحلة التغير وأخيراً مرحلة الثبات التي تتبع الثورة الصناعية.

وأن عملية التحديث لا تتم بسهولة، وإنما يتخللها صراع بين القيم القديمة والقيم الحديثة، وفي النهاية، يتم حسم الصراع لصالح التجديد، وحينئذٍ يتم بناء النظم الملائمة لعملية التصنيع وبناء المجتمع

وقد أكد في أكثر من موقف على العقلانية – كغيره من المفكرين في هذا المجال – في مجال التربية والديمقراطية والبيروقراطية.

ورغم نظرته المتفائلة نحو المجتمعات التقليدية بقدرتها على التحديث من قبل الصفوة الحاكمة، إلا أن ذلك لن يتم كما يرى إلا عن طريق الاتصال، وبمساعدة المجتمعات الغربية الصناعية، أي عن طريق التغريب، وفي هذا مغالاة، نظراً للاختلاف الواضح بين واقع المجتمعات التقليدية – النامية – وتجاربها الخاصة من جهة، وتجارب المجتمعات الحديثة من جهة أخرى.

وهو يمجد دور الاستعمار في زرع بذور التحديث لدى المستعمرات. وهذه قضية أصبحت واضحة، ومن نافلة القول بأن الاستعمار هو المسؤول الأول عن التخلف لدى المجتمعات النامية، ناهيك عن المحافظة على توازن التبعية بين "الأطراف والمراكز".

وعموماً يلتقي مع الاتجاه الوظيفي بالدعوة للمحافظة على استقرار النسق، وحفظ التوازن فيه.

انتهت المحاضرة...

السؤال الأول:

(تعرضت النظرية الوظيفية إلى انتقادات عدة من قبل كثير من علماء الاجتماع) اشرح / اشرحي العبارة السابقة في ضوء دراستك لأهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الوظيفية

السؤال الثاني:

تحدثي / تحدث بالتفصيل عن الأسس العامة للنظريات التحديثية؟؟؟

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩

المحاضرة الثامنة: نظريات العوامل في التغير الاجتماعي

مقدمة..

إن ما نعنيه بالنظريات العاملية، هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، والعامل الاقتصادي، والعامل الأيكولوجي وغير ذلك.

وهي نظريات حديثة نسبياً مقارنة بالنظريات السابقة، ونظراً لكونها تبني أفكارها في الغالب على تجارب علمية، وأمبريقية، لهذا اعتبرت نظريات سوسيولوجية تمييزاً لها عن النظريات الفلسفية السابقة

هذه النظريات السوسيولوجية العاملية ليست واحدة في إطارها العام، أو في معالجتها للتغير الاجتماعي، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل، والتفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية

هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل، واتفاق في حتمية التغير ولزوميته، تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل

والنظريات العاملية هي:

١-نظرية العامل التكنولوجي:

ينظر إلى تحديد مفهوم التكنولوجيا نظرات متعددة، تختلف باختلاف تخصص الباحثين، ولهذا جاءت تعاريف عديدة لها منها:

دراسة القواعد العلمية للفنون والصناعات المستعملة في المجتمعات الرشيدة دون غيرها، فالتكنولوجيا أو التقنية هي "المهارة في تطبيق معلومات حسب عمل متواضع لإنجاز مشاريع معينة".

وتعرف بأنها الوسائل التقنية التي يستخدمها الناس في وقت معين من أجل التكيف مع الوسط البيو فيزيقي.

ويرى وليام أوجبرن: بأنها دراسة التقنيات والأفكار التي تغطي المواضيع المادية، أي أنها تشمل الجوانب المادية للثقافة.

وهناك من يربط بين التكنولوجيا والعلوم التي تدرس في المعاهد الفنية، والكليات العلمية، مثل: الهندسة والميكانيكا والكهرباء...

وتتضمن تطبيق العلوم النظرية لتحقيق الغايات العملية والعاجلة للإنسان، أي أنها ترتبط بالتطبيق أكثر من ارتباطها بالناحية النظرية.

ولا شك أن في ذلك صعوبة في التمييز الواضح بين هذين العنصرين نظراً للارتباط السببي بين النظرية والتطبيق

ويرى كثير من الأفراد بأن التكنولوجيا: هي فن استعمال الآلات – التقنيات – أي الامتلاك العلمي لاستعمالها. والأهمية المترتبة عليها. أو هي الآلات وفن استعمالها

ويرى أحمد الخشاب، أن التكنولوجيا هي كل ما ابتكره الإنسان للعمل على إشباع حاجاته المختلفة.

ويمكن تعريف التكنولوجيا، بأنها مجموع المعارف، والخبرات المتراكمة، والمتاحة والوسائل المادية والتنظيمية التي تستخدم في مجالات مختلفة بغية إشباع الحاجات البشرية المتزايدة، سواء على صعيد الفرد أم المجتمع.

ومن الوجهة الاجتماعية فإن "معنى" التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية:

١-يؤدي الموقف السوسيولوجى إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع.

٢-يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله.

٣-وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي، أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع.

ترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية

وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرارية.

أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول، بل إن التأثير يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات، ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها.

إن وطأة الاختراعات تؤدي إلى تأثيرات متعددة، تنتشر في اتجاهات مختلفة تشبه الموجات المائية الناتجة عن إلقاء حجر في الماء، فتتشكل دوائر متصلة ببعضها. وهكذا يكون تأثير التكنولوجيا في الحياة الاجتماعية تأثيراً متواصلاً.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن، وبأقل التكاليف، وهي تتيح للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته وسعادته.

فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وإلى تحسين طرق تربية الماشية، فازداد المردود الحيواني كماً وكيفاً، وصاحب ذلك تحسن في الاقتصاد الزراعي، وتغير إيجابي في الحياة القروية بوجه عام.

وقد تغيرت العلاقة بين الزراعة والصناعة، وزادت الهجرة الريفية والهجرة الزراعية، وانتعشت الحياة في المدن بشكل ملموس، وبذلك نستطيع القول أن التغير التكنولوجي أصاب النظام القروي والنظام الاجتماعي عامة.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة للتكنولوجيا.

وقد بين وليام أوجبرن ذلك بوضوح، حين قام بدراسة تأثير المذياع على الحياة الاجتماعية، وقد ذهب إلى أن التكنولوجيا أدت إلى تغير في العادات والمؤسسات الاجتماعية بشكل واسع

وترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية...، فاكتشاف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية، وإلى قيام علاقات دولية جديدة

وقد ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع، ومن هذه الاتجاهات:-

١-التخصص في العمل حيث تقوم التكنولوجيا بوظائف متعددة وتصل إلى إنجاز عملها بكفاءة كبيرة وتوجد وظائف عديدة. وهي تعمل على إبراز ظاهرة التخصص في العمل وتبدو هذه الظاهرة بوضوح كلما تقدم المجتمع في الصناعة وتؤدي إلى ظهور أنظمة قانوينة وغير ذلك.

٢-التغير في مجال القيم الاجتماعية: لقد صاحبت تغيرات اجتماعية عديدة المتغيرات التكنولوجية في مجال القيم الاجتماعية مثال: قيمة الوقت وقمة المرأة وقيمة العمل وغير ذلك لقد جات قيم جديدة لتتلائم والعمل الصناعي وتزداد التغيرات الاجتماعية بزيادة التراكمات المادية وانتشارها وأن عمل الإنسان يؤدي إلى تغيره ويرى "هيجل Hegel ان الإنسان هو يعمل على تغيير الطبيعة المحطية به يغير من طبيعته الخاصة".

٣-إيجاد الظاهرة الإمبريالية الناتجة عن الثورة الصناعية التي أدت إلى فائض في الغنتاج الصناعي الامر الذي أدى بالدول الصناعية إلى القيام بالبحث عن أسواق جديدة لتصريف هذا الفائض وتشكيل الشركات المتعددة الجنسيات وإلى استطيان ما يعرف بالعالم القديم واستعمار في نهاية الامر وترتب على ذلك إنشاء ظاهرة التبعية – حتى بعد الاستقلال – التي تعاني منها معظم الدول النامية اليوم.

٤-وتكتسب الاختررعات التكنولوجية أهمية بالغة في حياة المجتمعات لأهميتها وقد روى أحد المؤرخين أنه في سنة ١٧٧٢ أعل استغلال أمريكا وفي ذلك الوقت تقريباً اخترع أي أن صدى الاختراعات والاكتشافات جيمس الواط ينتشر بسرعة كبيرة.

٥-ظهور أهمية المجتمعات الصناعية وسرعة تقدميها مقارنة بالمجتمعات الأخرى ان زيادة التغير تقترن بمدى التراكمات التكنولوجية الحادثة في المجتمعات الصناعية وهذا مايفسر لنا سرعة التغير في المجتمعات الصناعية دون غيره

ولا يعني ذلك أن كل التغيرات في المجتمع وليدة التكنولوجيا، وإنما هناك من المؤثرات على الحياة الاجتماعية ما يناظر أثر التكنولوجيا إن لم يزد عليه في بعض الأحيان، مثل أثر الاقتصاد والديموغرافيا – كما سنوضح فيما بعد **ولكن كيف تؤدي التكنولوجيا إلى التغير الاجتماعي؟ وما النتائج المترتبة على ذلك؟**

نستطيع أن نلمس الإجابة على هذا السؤال لدى القائلين بالنظرية التكنولوجية على النحو التالي:

تبني أفكار التكنولوجيا على القسمة الثنائية للثقافة لدى منظري هذا الاتجاه، أمثال وليام أوجبرن، ونمكوف وممفورد، وغيرهم.

يحدث تراكم في مجال الثقافة المادية نتيجة لعاملي: الاختراع، والاكتشاف، بشكل أسرع من الجانب اللامادي للثقافة في فترة من الزمن، الأمر الذي يؤدي إلى تخلف الجانب اللامادي عن مزامنة الجانب المادي، وهذا الأخير يشكل في النهاية قوى دافعة لتغير الجانب اللامادي.

ويصطلح أوجبرن على تخلف الجانب اللامادي عن الجانب المادي، بالهوة الثقافية Cultural Lag أو التخلف الثقافي.

١-إن التغيرات المادية أسرع في تراكمها من التغيرات اللامادية.

٢-إن التغيرات المادية تصبح علة في تغير الثقافة اللامادية،

ويرجع عملية تخلف اللاماديات عن الماديات في التغير إلى عدة أسباب، وهي:

الميل للمحافظة على القديم. فكل الثقافات تحاول أن تبقى على تراثها الفكري خوفاً من التجديد.

الجهل بحقيقة التجديد والاختراع، وعدم معرفة طريقة استخدامه مما يؤدي بالتالي إلى رفضه في النهاية.

٣-النزعة المحافظة لدى كبار السن، واستاتيكية العادات والتقاليد. هذه عقبات تقف أمام التغير اللامادي. في حين أن الماديات لا تعترضها مثل هذه العقبات.

وحينما يحدث التغير المادي نتيجة للاختراع أو الاكتشاف فإن التغير اللامادي يأتي بعده بمدة من الزمن، فاختراع باستور Pasteur الطبي لم يؤخذ به إلا بعد مضي وقت طويل حتى بدأ يؤثر في بعض الظواهر الاجتماعية.

وقد بيّن أن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن التغيرات التي حدثت للأسرة، فانتقال الإنتاج من البيت إلى المصنع، ساعد على نشأة المدن الصناعية، وأصبحت ذات أنماط اجتماعية متميزة من الثقافة، هي ثقافة المجتمع الحضري الحديث، وقد ترتب على الثورة الصناعية كثير من التغيرات الجوهرية التي أصابت مختلف النظم والمؤسسات داخل المجتمع

وقد أدت الثورة الصناعية إلى تقليص حجم الأسرة، فأصبحت صغيرة – نووية – وأقل استقراراً من الأسرة في المجتمع الزراعي.

ويرى نمكوف أن العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغير الأسري في العمليات التالية:

١-أدت الصناعة إلى تخفيض أو إنهاء الإنتاج المنزلي، الأمر الذي نجم عنه إلغاء الوظيفة التي كانت للأب في رئاسة العمل الزراعي واليدوي عموماً.

٢-وقد نتج عن عمل الرجل خارج المنزل أن ترك تدبير شؤون البيت والتربية للمرأة، فزاد سلطانها من بصفة عامة

٣-وأن خروج المرأة للعمل قد منحها استقلالية اقتصادية أدت إلى المزيد من الحرية، وتعزيز فكرة المساواة بين الجنسين.

٤-نشأت ظاهرة المدن الصناعية، والمجتمعات الحضرية، ونمو الخدمات العامة، وإسناد هذه الخدمات إلى مؤسسات تابعة للدولة.

ويذهب ماكيفر Maciver في أن هناك ظروفاً دائمة تعتبر عوامل مهمة في التغير الاجتماعي، مثل نظام الطبيعة أو العملية الخارجية المستقلة عن نشاط الإنسان، ويمكن إدراج الحالة البيولوجية تحت هذا النظام

ويرجع عوامل التغير إلى عاملين: أحدهما دائم وهو نظام الطبيعة، ودوام هذا لا يمكن جعله صالحاً كعلة للتغير، فالتغير الجديد لا تفسره علة دائمة أي الطبيعة. وثانيهما ما يتصل بثقافة الإنسان، أي التكنولوجيا المتغيرة وهي عنده تعتبر علة التغير. أي أنه يتفق مع أوجبرن في نهاية الأمر. **ويتبين من كل ذلك، أن القائلين بنظرية الهوة الثقافية من ناحية عامة يتفوق في عدة نقاط ويختلفون في نقاط أخرى. وأوجه الاتفاق تبدو في:**

١-القسمة الثنائية للثقافة: المادية واللامادية، وعدم المزامنة في التغير بينهما.

٢-الارتباط بين جانبي الثقافة بحيث يؤثر كل منهما في الآخر.

٣-التغيرات تستغرق زمناً.

وتتلخص الانتقادات الموجهة للنظرية التكنولوجية فيما يلي:

١-لا تتأثر الثقافة اللامادية بالثقافة المادية وإنما تتأثر بثقافة لا مادية من جنسها وقد قال بذلك من قبل ابن خلدون ودروكايم في أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بظواهر طبيعية وبظواهر اجتماعية وقد تؤدي الايدولوجيات السياسية والاجتماعية إلى تغيير واسع في حياة المجتمع كماً وكيفا أكثر من تأثير النظام التكنولوجي بأسره.

٢-ان كثيرا من المجتمعات اليوم تقدمت في النواحي المادية كالمجتمعات العربية التي تقدمت في التعليم مثلا دون التقدم في التكنولوجيا.

٣-صعوبة قياس مدى التغيرات قياسا محددا ناهيك عن تحديد المدة الزمنية الفاصلة الامر الذي يستدعي النسبية والاحكام القيمية.

وبالنظر إلى وجاهة هذه الانتقادات للنظرية التكنولوجية، فإن التكنولوجيا لا تفسر مقولة التغير الاجتماعي، لأن عملية التغير الاجتماعي معقدة، وتتطلب أكثر من عامل واحد، ومع ذلك تبقى نظرية التكنولوجيا ذات أهمية في تفسير عملية التغير الاجتماعي.

٢-نظرية العامل الديموغرافي:

يقصد بالديموغرافيا مجموعة العناصر المتعلقة بالهيكل السكاني من حيث الزيادة أو النقصان، ومن حيث الكثافة أو التخلخل، وكذلك التوزيع حسب الهرم السكاني وما إلى ذلك.

وقد بدأ الاهتمام بالمسألة الديموغرافية مع بداية الثورة الصناعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة، لكون العمال يشكلون العامل المهم في العملية الإنتاجية

ومن المعروف أن الحركة السكانية تتأثر بعاملين: عامل المواليد، وعامل الوفيات

وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً، من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة.

وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد "دوركايم" في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي

ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة وصيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل

ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم

ويذهب دوركايم في تحليلاته لزيادة السكان، أن الكثافة الديموغرافية ليست سبباً في تقسيم العمل فحسب وإنما تؤدي إلى الكثافة الأخلاقية التي تكشف في النهاية عن مدى حضارة المجتمع، وتحدد السبب الرئيسي للتقدم

وفي تقسيم العمل المرتبط بالحضارة، وترتبط العلاقات الاجتماعية ارتباطاً شديداً بعدد الأفراد المشاركين فيها. ومن خلال هذه النظرة فإن الحضارة تظهر ليس باعتبارها هدفاً، وإنما بوصفها مجالاً يمارس من خلاله الأفراد وظائفهم الاجتماعية.

وقد يوصف إلى علاقتين سببيتين:

١-إن نمو الكثافة السكانية يصاحبه نمو تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية (الحضارة).

٢-إن تقسيم العمل والكثافة الأخلاقية تؤديان بالضرورة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ويترتب على ذلك، أن للكثافة السكانية التأثير الواسع في عملية التغير الاجتماعي، وخطط التنمية بوجه عام، ويؤيده في ذلك، جورج بلندي G. Balandier في أن العامل الديموغرافي يحدد المجالات الاقتصادية

وتتحدد بموجب ذلك الملامح الاجتماعية، والثقافية للسكان، ويؤكد على العلاقة التبادلية بين العوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وينتهي إلى أن الخصائص السكانية تحدد القدرة على التنمية، وتوجيه التغير الاجتماعي.

وقد ظهرت نظريات عديدة تربط بين البناء الديموغرافي والبناءات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع منها:

نظرية دبلداي Doubleday التي تربط بين النمو السكاني، وبين البناء الطبقي للمجتمع من خلال تطبيق القانون العام للوراثة لدى الكائنات الحية،

ومؤداه إذا ما تعرض أحد الأنواع الحية للانقراض، فإن الطبيعة تعمل على زيادة عدد أفراده حفاظاً على النوع من خطر الانقراض

وفي أثناء تطبيق هذا القانون على المجتمع، وجد "دبلداي" أن خطر الانقراض يتوافر لدى أبناء الطبقات الدنيا للمجتمع بسبب معاناتها من انخفاض الدخل، وسوء التغذية، وانخفاض مستوى

الرعاية الصحية والثقافية، أما الطبقات العليا فلا تتعرض لهذا الخطر، هذا ما يفسر لديه ارتفاع نسبة الخصوبة والتوالد بين أبناء الطبقات الدنيا، وانخفاضها بين ابناء الطبقات العليا.

وفي الحقيقة أن نظرية "دبلداي" أهملت التفرقة بين معدلات الخصوبة، وبين معدلات الزيادة السكانية، لأنها أهملت امل الوفيات، ناهيك أن التوزيع الطبيعي للزيادة السكانية لا ينطبق على الواقع في كل الأحوال والظروف.

وهناك من يربط بين معدلات التوالد، وبين الحراك الاجتماعي الرأسي داخل المجتمع، على اعتبار أنه مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، ومن هؤلاء أرسين ديمونت A. Dimont ، حيث يفترض أن الإنسان يسعى لتقليد المركز الاجتماعي العالي، وفي سبيل ذلك، يكون على استعداد لتكوين عائلة كبيرة الحجم،

وفي المجتمعات التي لا توجد فيها عقبات أمام الفرد تحول دون التنقل الرأسي الطبقي، يقل الاتجاه نحو تكوين أسر كبيرة الحجم.

ونتيجة لسيادة روح الديموقراطية في فرنسا، وعدم وجود عقبات أمام التنقل الطبقي فإن معدلات المواليد منخفضة لديها على عكس ما هو سائد في الهند ذات النسب الطائفي المتحجر Caste System الذي يحول دون التنقل الطبقي الاجتماعي.

ويتبين من مجمل الآراء السابقة، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي.

وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملاً أساسياً منفرداً في توجيه التغير الاجتماعي أيجاباً أو سلباً، بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ، وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام.

لذا يمكننا القول، أن العامل الديموغرافي عنصر مهم في التغير، ولكننا لا نستطيع أن نرجع إليه التغيرات الاجتماعية جميعها في هذا المجال.

٣-نظرية العامل الأيكولوجي:

تستعمل كلمة إيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية، والدراسات الأيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة.

وتندرج عدة أنواع تحت هذا المفهوم، فهناك الإيكولوجيا البشرية التي تهتم بدراسة العلاقة بين الإنسان وبيئته من خلال تحليل التوزيع المكاني والزماني للأشخاص والجماعات والخدمات في ظل ظروف معينة ومتغيرة، إلى جانب دراسة العوامل المرتبطة بتغير نماذج هذه التوزيعات.

وهناك الإيكولوجيا الاجتماعية، وهي تتعدى التكيف المادي للفرد أو الجماعة مع البيئة الفيزيقية، إلى الاهتمام بتوزيع الجماعات الضرورية وتشكيلها لاستغلال الموارد الطبيعية، مع العناية بالعلاقات غير المباشرة التي تنتج عن هذه التجمعات

وهناك الإيكولوجيا الحضرية وما إلى ذلك.

والقائلون بالعامل الأيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية

بيرجس Burgess الذي اهتم بدراسة الإيكولوجيا ربط بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة مؤكداً على أن المناطق المختلفة في المدينة تعتبر مثوى طبيعياً للجريمة والرذيلة، والأمراض والفساد الأسري وما إلى ذلك.

ونعتقد أن هذا الحكم فيه مبالغة، الأمر الذي يجعلنا لا نسلم بذلك بوصفها نظرية مطلقة، لأن الفساد والآفات الاجتماعية عموماً ليست مقتصرة على المناطق الفقيرة في المدينة، وعلى مجتمعات معينة، وإنما لا تسلم منها المناطق الغنية. وفي معظم مدن العالم الكبيرة تتعدد الآفات الاجتماعية وتنوع لأسباب تتعدى البيئة الجغرافية إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية.

وقد استطاع بارك R. Park أن يفرق بين عدة قطاعات في المدينة الأمريكية مشيراً إلى أن هناك قطاعات لا يوجد بها أطفال، وقطاعات أخرى يرتفع فيها عدد الأطفال بصورة ملحوظة، مثل المناطق المختلفة والضواحي الحضرية التي تقيم فيها الطبقات الوسطى، وقطاعات ثالثة يعيش فيها غالبية الشباب غير المتزوجين، وقطاعات تنتشر فيها نسبة عالية من الأحداث الجانحين.

وقد حاول شومبار دي لوي في دراسته لمدينة باريس الكشف عن مناطق التركيز، والوحدات الأولية، وتوزيع الطبقات الاجتماعية كل على حدة ثم جمع بينها في تصنيف عام. وتحاول الدراسات الأيكولوجية الكشف عن شواهد عديدة في وجود فروق جوهرية بين سكان المدن وسكان المناطق الريفية. بل ويمكن الكشف عن فروق جوهرية داخل المدن نفسها. لكن ذلك كله انحصر في نطاق الثقافة السائدة في المدينة.

وقد اهتم العالم ابن خلدون بأثر البيئة الطبيعية على العمران البشري، في أكثر من موضع في كتابه المعروف بالمقدمة، ويفسر كثرة العمران وزيادة السكان بالظروف المناخية، ومؤكداً أن "التكوين" أي كثرة السكان يرجع إلى اعتدال المناخ

وفي مواضع أخرى بيّن ابن خلدون أثر الهواء في أخلاق البشر،

وقد بيّن منتسكيو (١٦٨٩ – ١٧٥٥) أثر المناخ على المعيشة البشرية، مبيناً أن العوامل الجغرافية ولا سيما المناخ، هي السبب الرئيسي في تشكيل المميزات الفيزيقية والثقافية للمجتمعات المتباينة

وعن طريق تلك العوامل نستطيع فهم مميزات الشعوب المختلفة، وبذلك نستطيع أن نحدد النظم والقوانين الملائمة لكل شعب من الشعوب، وقد كان لتأثير آراء منتسكيو هذه أن ازدهرت دراسات الجغرافيا البشرية فيما بعد.

وقد جاءت مدرسة الجغرافيا البشرية التي يمثلها راتزل F. Ratzel في ألمانيا وباكل H. Bukel في بريطانيا، لتؤكد على تفسير الظواهر الاجتماعية بالرجوع إلى العوامل الطبيعية

وفي منتصف القرن العشرين، قدم دولي دونكان D. Donkan عام ١٩٥٩، نظريته حول الإيكولوجيا الإنسانية واضعاً البيئة الطبيعية في الاعتبار بجانب السكان والتنظيم الاجتماعي والتكنولوجيا في تأثيرها على التفاعلات الاجتماعية.

ويتبين من تلك الآراء أن البيئة الطبيعية ذات تأثير واضح في عملية التغير الاجتماعي، وأن مظاهر عديدة في الثقافة، يمكن فهمها على نحو أفضل لو تم التركيز على حقيقة التفاعل بين البيئة الطبيعية والحياة الاجتماعية.

ويشير أحمد الخشاب إلى أن أهمية العوامل البيئية لا تأتي إسهاماتها في فهم الواقع الاجتماعي، بل من المشاركة في تشكيل هذا الواقع وتطويره أو تغييره لأن هناك علاقة واضحة بين البيئة والطبيعية وسياسة الدول.

وخلاصة القول أن نظرية العامل الأيكولوجي ترجع التغيرات الاجتماعية إلى العوامل البيئية المختلفة التي تؤثر في النشاط والحياة الاجتماعية والثقافية عموماً، وأن هناك علاقة بين النسق الأيكولوجي والأنساق الاجتماعية الأخرى وهي علاقة سببية تأثيرية في إطار المتغير المستقل والمتغير التابع.

وفي الواقع، إن قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على البيئة الجغرافية فيه مبالغة شديدة، ولا تقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي، وذلك للأسباب التالية:

١-أن تأثير البيئة يكون قوياً كلما كان المجتمع بسيطاً ووسائل التقدم ناقصة لان اعتماد المجتمعات البسيطة على الموارد الطبيعية يكون اعتمادا أساسياً في حين المجتمعات المتقدمة يكون اعتمادها على الموارد الطبيعية بشكل أقل لاستخدامها التكنولوجيا في التغلب على الطروف الطبيعية المعوقة لعملية التغير.

٢-اذا كانت البيئة الطبيعية تؤثر في النظم والحياة الاجتماعية أي ان الظواهر الطبيعية فالعكس صحيح حيث تؤثر النظم الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظواهر الاجتماعية ومن هنا لا يمكن دراسة الإيكولوجيا وتأثيرها بعيداً عن الظواهر الاجتماعية فالعلاقة تبادلية بينهما ناهيك عن تأثير الظواهر الاجتماعية بعضها ببعض وتكون البيئة عاملاً مساعداً من عوامل أخرى عديدة تؤثر في التغير الاجتماعي.

٣-إن البيئة الطبيعية بوصفها عاملاً دائما لا تفسر تغير الظواهر الاجتماعية باعتبارها عاملاً متغيرا ذلك إن العامل الدائم يفسر التغير في حالة واحدة لكنه لا يستطيع تفسير تغير في منطقة معينة بأثر المناخ لان المناخ عامل دائم ووجوده من قبل لم يؤد إلى التغير.

٤-إن هناك نظماً اجتماعية متشابهة في المجتمعات رغم اختلاف البيئة بينهما وتوجد نظم اجتماعية مختلفة في المجتمعات رغم تشابه العوامل البيئية كما إن هناك اختلافاً في الظواهر الاجتماعية داخل المجتمع الواحد الامر الذي يقلل من حتمية تأثير البيئة الطبيعية في النظم الاجتماعية والظواهر الاجتماعية عموماً والامثلة على ذلك عديدة.

٤-نظرية العامل الاقتصادي:

تعتمد النظرية الاقتصادية في تفسيرها لعملية التغير الاجتماعي على البناء الاقتصادي للمجتمع، وتأثيره على العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد والجماعات، أي تأثير النواحي المادية على المعاملات الاجتماعية، فالنشاط الاقتصادي يتحكم في حياة المجتمع السياسية والفكرية وليس العكس

كما أن العوامل الاقتصادية تؤثر إلى حد بعيد في تشكيل الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها، وفي حياة المجتمع السياسية والفكرية وفي ثقافته عموماً.

وتعرف النظرية الاقتصادية بالنظرية الماركسية في أدبيات التغير الاجتماعي، وهي تتبنى مقولة الحتمية الاقتصادية التي ترى أن العامل الاقتصادي هو المحدد الأساسي لبناء المجتمع وتطوره

وهذا العامل يتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية، ويحدد التنظيم الاجتماعي للإنتاج الذي يعني العلاقات التي ينبغي على الناس الدخول فيها

وأن البناء الاقتصادي – البناء التحتي لا يحدد البناء الفوقي الكلي فحسب، ولكنه يشكله، أي أنه بشكل التنظيم السياسي والقانوني والأخلاقي أي البناء الاجتماعي عموماً.

ويرى بوتومور أن النظرية الماركسية تفرد مكانة خاصة لعنصرين أساسيين في الحياة الاجتماعية: نمو التكنولوجيا (القوى المنتجة) والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، ويقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور قوى الإنتاج أسلوب معين في الإنتاج، ونسق معين تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعمه، غير أن التطور المستمر للقوى المنتجة يغير في العلاقات بين الطبقات وكذلك في ظروف الصراع الدائر بينها.

ومجمل القول، أن النظرية الاقتصادية – الماركسية – تعالج التغير الاجتماعي من خلال التناقض داخل بناء المجتمع، التناقض بين الطبقات، وأن البناء الاقتصادي هو الذي يحدد وضع المجتمع التاريخي وبنائه الاجتماعي، ويكون التغير في هذه الحالة حتمياً.

أي ترجع التغير الاجتماعي إلى العامل الاقتصادي الذي تراه يتحكم في تحديد نشاط الأفراد، وأن الظروف الاقتصادية هي التي تهيء تحقيق الأهداف التي يسعى الأفراد في الوصول إليها فضلاً عن تحديد تلك الأهداف حتى تتم وفق الشروط الاقتصادية.

٥-نظرية العامل الثقافي:

تختلف المجتمعات عن بعضها باختلاف الثقافة التي تميز بين الشعوب، كما أن الثقافة تختلف النظرة إليها، وتتعدد تعاريفها

فالأفكار والقيم والأيديولوجيا وغيرها تعتبر من آليات التغير الاجتماعي عند القائلين بهذه النظرية، ولما كانت الثقافة تنتشر لذا تعتبر سبباً في تغير مجالات عديدة في المجتمع الواحد، وفي غيره من المجتمعات الأخرى، فحينما يتبنى مجتمع قيماً معينة فإنها تؤثر في نظر أفراده نحو العلاقات الاجتماعية القائمة بينهم، وفي اتجاهاتهم بشكل عام.

لقد أدت كثير من الحركات الفكرية إلى تغيرات اجتماعية واسعة مثل حركة النهضة الأوروبية، وفلسفة الثورة الفرنسية، وغيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية والدينية.

كما أن الثقافة تعتبر عاملاً للمنافسة الاجتماعية بما ينتج عنها من صراع فكري بين الفئات المختلفة في المجتمع مما يؤدي بالتالي إلى حدوث تغير اجتماعي جديد.

وتنطوي تحت إطار العامل الثقافي اتجاهات عديدة يجمعها خيط واحد وهو قولها: أن العناصر الثقافية تتفاعل مع بعضها مؤدية إلى التغير الثقافي، ولكنها تختلف حول الطريقة المؤدية إليه. غير أن الثقافة تبقى حقلاً محورياً بينها.

ويمكن حصر الاتجاهات المختلفة القائلة بالعامل الثقافي في التغير في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

وسنعرض آراء هذه النظريات المتشابهة المختلفة على النحو التالي:

١-نظرية الانتشار الثقافي.

تنطلق النظرية الانتشارية من أن التغير الثقافي يرجع إلى عامل الانتشار، فالانتشار عملية تنتشر بموجبها سمات ثقافية من منطقة إلى أخرى، وإلى أن تعم تلك السمات أنحاء العالم، لأن من سمات الثقافة الانتشار.

وتميز هذه النظرية بين انتقال التراث وانتشاره، فيعني الأول: الانتقال الثقافي عبر الأجيال (من جيل إلى آخر) داخل المجتمع، أما الثاني فهو يعني: انتقال سمات ثقافية من مجتمع إلى آخر. وبمعنى آخر أن التراث يعمل وفق عامل الزمن، بينما الانتشار يعمل وفق عامل المكان.

وترجع هذه النظرية التغيرات التي تحدث في مجتمع، إنما تأتي نتيجة استعارة سمات ثقافية من مجتمع ثاوتعتمد عملية الانتشار على عامل الاختراع الذي يعتبر أصل الثقافة الجديدة، ويؤدي في النهاية إلى استمرارية بناء الثقافة وحفظها من الفناء.

وأما آليات الانتشار فهي متعددة منها: الهجرة والاستعمار والثورة وغيرها. ولا تخلو عملية الانتشار من وجود عوائق، الأمر الذي يؤدي إلى مقاومة الثقافة المستعارة، وإبطاء عملية التغير عموماً.ن، أي أن التغيرات الثقافية ترجع في مصدرها إلى ثقافة أخرى

٢-نظرية الارتباط الثقافي.

تبقى نظرية الارتباط الثقافي في دائرة العامل الثقافي، وترجع التغير الثقافي إلى عوامل داخلية في المجتمع، وذلك على عكس ما ذهبت إليه نظرية الانتشار الثقافي. وهي ترى أن التغير الاجتماعي يأتي من العناصر الكائنة في المجتمع وليس من خارجه.

ويؤكد سوروكين أن الفترة المتحركة لنمط التغير تمثل خاصية كامنة في النسق الثقافي ذاته: فالثقافة بطبيعتها تتغير، فالتغير عنده سنة الحياة، ويبقى تأثير العوامل الطبيعية محدوداً.

وتقوم نظرة سوروكين في الارتباط الثقافي على مبدأين أساسيين هما:

١-مبدأ التغير الداخلي الموروث

يقوم المبدأ الأول: على حتمية التغير في المجتمع، وأن كل المجتمعات في تغير مستمر حتى ولو بدت ثابتة من الخارج، فالتغير سنة الحياة، وان العناصر الثقافية تؤثر في بعضها وهي أجزاء مترابطة الحلقات، فعملية المواليد والوفيات تؤثر في النمر السكاني، وهذا بدوره يؤثر في معدل متوسط دخل الفرد الذي ينجم عنه رخاء اقتصادي أو فقر، وهو بدوره يؤثر في عملية المواليد والوفيات، أي أن أجزاء المجتمع سلسلة متصلة الحلقات.

ويؤكد – في هذا المبدأ – أن التغير الذي يحدث في نظام اجتماعي إنما يكون نتيجة لسلسلة التغيرات التراكمية الموروثة التي تحدد مستقبل التغير، فالبذرة مهما كانت البيئة المحيطة بها لا يمكن إلا أن تنمو على شكل نبات. أي ما هو موجود بالقوة سيكون موجوداً بالفعل – نظرية القوة والفعل عند هيجل – وأن تأثير العوامل الخارجية ليس بشأن يذكر في توجيه التغير، أمام العوامل الداخلية الموروثة. ولهذا يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه النظام المتغير في المستقبل.

٢-مبدأ الحدية في التغير

أما المبدأ الثاني: فيقوم على حدية العلاقة النسبية بين المتغيرات المترابطة في تحديد عملية التغير، وفي إطار الممكنات المختلفة للمتباينات الأساسية للأنظمة

الذي لا يتعدى المتباينات المعروفة: وهي الصيد والرعي، والزراعة، والتجارة، والصناعة. وهي تكرر عبر العصور دون أن تسير سيراً مستقيماً في تغيرها. ويقرر سوروكين بعدم فناء الثقافة وإنما تتحول أو تمتص، لكنها لا تفني وهنا يبدو متفائلاً في ذلك.

انتهت المحاضرة...

السؤال الأول:

((ساهمت التكنولوجيا في تكوين اتجاهات عدة داخل المجتمع))اشرحي / اشرحى العبارة السبقة بالتفصيل في ضوء دراستك لنظرية العامل التكنولوجي

السؤال الثاني:

((قصر ظاهرة التغير الاجتماعي على البيئة الجغرافية لا يقدم تفسيراً لظاهرة التغير الاجتماعي))اشرحي / اشرح العبارة السابقة بالتفصيل؟؟؟؟

انتهت المحاضرة..

بنت الشرقية١٩